

تأثير الالتزام بقواعد حوكمة البنوك على الحد من الغش في التقارير المالية

(دراسة ميدانية على البنوك التجارية على الجمهورية اليمنية)

د/ حميد عبدالله مسواك - أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد - الجامعة الوطنية
حفصة عايض طماس - فتحية رزاز حزام الجراش
هيام محمد سيف العريقي - أسماء عبد الستار محمد الشرجبي
إشراق عبدالرحيم محمد الحناني - تغريد عارف دائل الشوافي
وفاء محسن علي النقيب

٣

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير الالتزام بقواعد حوكمة البنوك على الحد من الغش في التقارير المالية في البنوك التجارية في أمانة العاصمة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام قائمة استقصاء تم توزيعها على البنوك التجارية وشركات ومكاتب المراجعة الخارجية التي تقوم بمراجعة القوائم المالية للبنوك التجارية في الجمهورية اليمنية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١. يوجد تأثير للالتزام بقواعد حوكمة البنوك على الحد من الغش في التقارير المالية تمثل مستوى عالٍ.
٢. يوجد تأثير للالتزام بقواعد حوكمة مجلس الإدارة على الحد من الغش في التقارير المالية تمثل مستوى عالٍ جداً.
٣. يوجد تأثير للالتزام بقواعد حوكمة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على الحد من الغش في التقارير المالية تمثل مستوى عالٍ.
٤. يوجد تأثير للالتزام بقواعد حوكمة الإدارة التنفيذية على الحد من الغش في التقارير المالية تمثل مستوى عالٍ جداً.
٥. يوجد تأثير للالتزام بقواعد حوكمة بيئة الضبط والرقابة الداخلية على الحد من الغش في التقارير المالية تمثل مستوى عالٍ جداً.



٦. وجد تأثير للالتزام بقواعد حوكمة الإفصاح والشفافية على الحد من الغش في التقارير المالية تمثل مستوى عالٍ جداً.
 ٧. يوجد تأثير للالتزام بقواعد حوكمة حقوق المساهمين على الحد من الغش في التقارير المالية تمثل مستوى عالٍ جداً.
 ٨. يوجد تأثير للالتزام بقواعد حوكمة أصحاب المصالح على الحد من الغش في التقارير المالية تمثل مستوى عالٍ جداً
- الكلمات المفتاحية: حوكمة البنوك، الغش في التقارير المالية.



The Impact of Adherence to Corporate Governance Principles on Reducing Fraud in Financial Reporting: A Field Study of Commercial Banks in the Republic of Yemen

Abstract

This study aimed to investigate the impact of adhering to corporate governance principles on reducing fraud in the financial reporting of commercial banks in Capital municipality (Sana'a). The study employed a descriptive-analytical approach and utilized a questionnaire distributed to commercial banks and external auditing firms that audit the financial statements of commercial banks in the Republic of Yemen. The study arrived at a number of key findings:

1. There is a high level of impact of adherence to corporate governance principles on reducing fraud in financial reporting.
2. There is a very high level of impact of adherence to corporate governance principles related to the board of directors on reducing fraud in financial reporting.
3. There is a high level of impact of adherence to corporate governance principles related to committees formed by the board of directors on reducing fraud in financial reporting.
4. There is a very high level of impact of adherence to corporate governance principles related to executive management on reducing fraud in financial reporting.
5. There is a very high level of impact of adherence to corporate governance principles related to the internal control environment on reducing fraud in financial reporting.
6. There is a very high level of impact of adherence to corporate governance principles related to disclosure and transparency on reducing fraud in financial reporting.
7. There is a very high level of impact of adherence to corporate governance principles related to shareholders' rights on reducing fraud in financial reporting.
8. There is a very high level of impact of adherence to corporate governance principles related to stakeholders' rights on reducing fraud in financial reporting.

Keywords: corporate governance, fraud in financial reporting

المبحث الأول الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

أولاً: مقدمة الدراسة:

تعتبر التغيرات التي شهدتها العالم وخصوصاً في العقدين الماضيين؛ المتمثلة في الأزمات المالية الكبرى وانهيار أكبر الشركات والبنوك العالمية، مثال ذلك سلسلة الإنهيارات التي تعرضت لها الشركات الأمريكية الكبرى مثل: ما حدث عام 2001م لشركة (Enron)، وكذلك ما حدث عام 2002م لشركة (WorldCom)، وكانت أبرز أسباب انهيار هذه الشركات هو الغش في التقارير المالية؛ والتي أفقدت المستثمرين ثقتهم فيما تقدمه هذه التقارير المالية من بيانات ومعلومات (بودالية، 2022، ص أ؛ النقودي، 2012، ص 189).

إضافة إلى ذلك تعاني الكثير من الدول من تفشي حالات الغش والإحتيال والتضليل في إعداد التقارير المالية، وما صاحب ذلك من إنتشار المخاطر والأزمات وحدوث الكثير من الانهيارات المالية للعديد من منظمات الأعمال العالمية، وقد عبر عن هذا الوضع أحد الكتب بقوله "تبلغ خسائر الغش بالعالم حوالي تريليون دولار سنوياً، أي ما يعادل 7٪ من إجمالي التجارة العالمية، وقد بلغ نصيب العالم العربي منها 100 مليار دولار سنوياً (خليل، ٢٠١٧، ص 199).

ولتفادي الغش والانهيارات المتعددة ظهر مفهوم الحوكمة والذي يُمثل أحد الركائز الأساسية في الحد من الغش في التقارير المالية، وذلك من شأنه أن يدعم الإستثمار ويؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين بالتقارير المالية المفصح عنها وضمان مصداقيتها (أصلان، 2015، ص ٢).

وقد أصبحت الحوكمة في العقود الثلاثة الأخيرة على قدر كبير من الأهمية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك لتحقيق التنمية المستدامة التي تطمح



شعوب تلك الدول بتحقيقها، إلا أن الأمر بالنسبة للدول النامية أصبح أكثر أهمية نتيجة للتحديات العالمية والإقليمية والمحلية (الداعور، 2008، ص 3). وفي الجمهورية اليمنية يعتبر تطبيق قواعد الحوكمة في البنوك أمراً هاماً لضمان تشغيلها بطريقة شفافة وفعالة، وتحقيق المصالح المشروعة للمساهمين والعملاء والمجتمع بشكل عام، كما يتطلب تطبيق قواعد الحوكمة في البنوك اليمنية تعزيز التدريب والتوعية للموظفين بأهمية الحوكمة والممارسات الجيدة في القطاع المصرفي، حيث يمكن أن تلعب الجهات الرقابية بالتعاون مع البنك المركزي دوراً هاماً في تعزيز الوعي وتوفير الدعم والتوجيه للبنوك لضمان تطبيق الحوكمة بشكل صحيح وفعال.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تُعتبر البنوك من أكثر القطاعات تعرضاً للمخاطر، حيث تنوعت هذه المخاطر في ظل المتغيرات المحلية والعالمية، كما تعددت الأزمات التي تواجه البنوك في السنوات الأخيرة؛ والتي أثرت بالسلب على كفاءة وفعالية دور القطاع البنكي في مواجهة تلك الأزمات المالية؛ لذا ظهرت الحاجة إلى وجود آليات للحوكمة المصرفية تعمل على تحسين جودة التقارير المالية، وتحقيق الإفصاح عن المخاطر المصرفية والحد من الغش في التقارير المالية.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمثل في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما تأثير الالتزام بقواعد حوكمة البنوك على الحد من الغش في التقارير المالية؟

• ويمكن تقسيم التساؤل الرئيسي إلى عدة تساؤلات فرعية كالآتي:

١. ما تأثير الالتزام بقواعد حوكمة مجلس الإدارة على الحد من الغش في التقارير المالية؟

٢. ما تأثير الالتزام بقواعد حوكمة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على الحد من الغش في التقارير المالية؟

٣. ما تأثير الالتزام بقواعد حوكمة الإدارة التنفيذية على الحد من الغش في التقارير المالية؟

٤. ما تأثير الالتزام بقواعد حوكمة بيئة الضبط والرقابة الداخلية على الحد من الغش في التقارير المالية؟

٥. ما تأثير الالتزام بقواعد حوكمة الإفصاح والشفافية على الحد من الغش في التقارير المالية؟

٦. ما تأثير الالتزام بقواعد حوكمة حقوق المساهمين على الحد من الغش في التقارير المالية؟

٧. ما تأثير الالتزام بقواعد حوكمة أصحاب المصالح على الحد من الغش في التقارير المالية؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي في بيان تأثير الالتزام بقواعد حوكمة البنوك على الحد من الغش في التقارير المالية.

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١. بيان تأثير الالتزام بقواعد حوكمة مجلس الإدارة على الحد من الغش في التقارير المالية.

٢. بيان تأثير الالتزام بقواعد حوكمة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على الحد من الغش في التقارير المالية.

٣. بيان تأثير الالتزام بقواعد حوكمة الإدارة التنفيذية على الحد من الغش في التقارير المالية.

٤. بيان تأثير الالتزام بقواعد حوكمة بيئة الضبط والرقابة الداخلية على الحد من الغش في التقارير المالية.

٥. بيان تأثير الالتزام بقواعد حوكمة الإفصاح والشفافية على الحد من الغش في التقارير المالية.



٦. بيان تأثير الالتزام بقواعد حوكمة حقوق المساهمين على الحد من الغش في التقارير المالية.

٧. بيان تأثير الالتزام بقواعد حوكمة أصحاب المصالح على الحد من الغش في التقارير المالية.

رابعاً: فرضيات الدراسة:

وفي ضوء مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

■ الفرضية الرئيسية:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بقواعد حوكمة البنوك على الحد من الغش في التقارير المالية.

■ وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بقواعد حوكمة مجلس الإدارة على الحد من الغش في التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بقواعد حوكمة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على الحد من الغش في التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بقواعد حوكمة الإدارة التنفيذية على الحد من الغش في التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الرابعة:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بقواعد حوكمة بيئة الضبط والرقابة الداخلية على الحد من الغش في التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الخامسة:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بقواعد حوكمة الإفصاح والشفافية على الحد من الغش في التقارير المالية.

الفرضية الفرعية السادسة:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بقواعد حوكمة حقوق المساهمين على الحد من الغش في التقارير المالية.

الفرضية الفرعية السابعة:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بقواعد حوكمة أصحاب المصالح على الحد من الغش في التقارير المالية.

خامساً: أهمية الدراسة:

• الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة من أهمية العلاقة بين الالتزام بقواعد حوكمة البنوك باعتبارها أداة فعالة لتعزيز الشفافية والثقة لدى المستثمرين والمساهمين والجهات الرقابية في البنوك، وبين الغش في التقارير المالية التي تعتبر الركيزة الأساسية في مخرجات النظام المحاسبي.

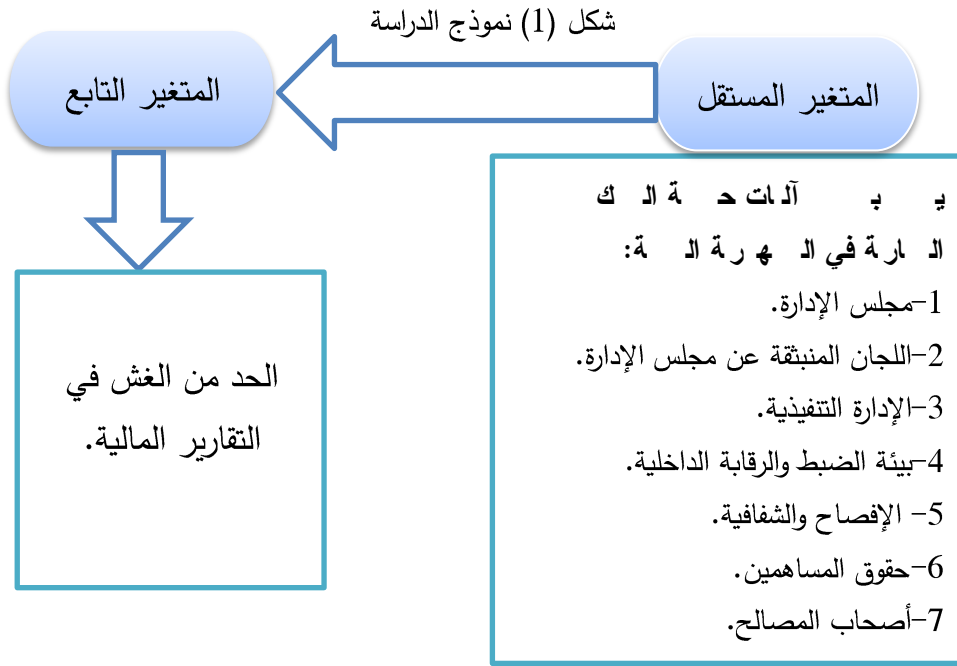
• الأهمية العملية:

1- الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة البنوك يساهم في الحد من الغش في التقارير المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ورفع مستوى الشفافية في البنوك وتقليل المخاطر وتعزيز ثقة المساهمين وأصحاب المصالح.

2- المساهمة في زيادة الثقة بالتقارير المالية وضمان مصداقيتها يساعد على حماية أموال المساهمين وأصحاب المصالح وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

سادساً: نموذج الدراسة:

يوضح الشكل رقم (1) نموذج متغيرات الدراسة:



سابعاً: منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلات مشكلة الدراسة واختبار فرضياته تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الدراسة الحالية في جمع البيانات والمعلومات على ما يلي:

1- الإطار النظري:

اعتمدت الدراسة في هذا الإطار على مراجع ومصادر البيانات الثانوية العربية منها والأجنبية، إضافة للمقالات والتقارير المنشورة، والبحوث ورسائل الماجستير والدكتوراه، كذلك المصادر الأخرى المتاحة كمواقع الإنترنت.

2- الإطار التطبيقي:

اعتمدت الدراسة على قائمة استقصاء لجمع البيانات المتعلقة بآراء مفردات عينة الدراسة في البنوك التجارية وشركات ومكاتب المراجعة الخارجية التي تقوم بمراجعة القوائم المالية للبنوك في الجمهورية اليمنية، حول تأثير الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة البنوك على الحد من الغش في التقارير المالية؛ بغرض تحليل البيانات وتفسير النتائج التي تم التوصل إليها وإثبات صحة أو نفي فرضيات الدراسة الحالية.

ثامناً: مجتمع وعينة الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة يشتمل مجتمع الدراسة على البنوك التجارية في أمانة العاصمة بالجمهورية اليمنية، وكذلك شركات ومكاتب المراجعة الخارجية التي تقوم بمراجعة القوائم المالية للبنوك، أما عينة الدراسة فقد تم اختيار عينة قصدية تمثلت في أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة المالية، وإدارة المراجعة الداخلية، ولجان المراجعة المتعاونين، وأما شركات ومكاتب المراجعة الخارجية تم الاعتماد على أسلوب الحصر الشامل لجميع شركات ومكاتب المراجعة التي تقوم بمراجعة القوائم المالية للبنوك التجارية.

تاسعاً: حدود الدراسة:

1- الحدود الموضوعية:

اقتصرت الدراسة الحالية على معرفة تأثير الالتزام بقواعد حوكمة البنوك على الحد من الغش في التقارير المالية للبنوك التجارية.

2- الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة الحالية على أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة المالية، وإدارة المراجعة الداخلية، ولجان المراجعة، وكذلك شركات ومكاتب المراجعة الخارجية التي تقوم بمراجعة القوائم المالية للبنوك فقط.

2- الحدود المكانية:

اقتصرت الدراسة الحالية على المراكز الرئيسية لمعظم البنوك التجارية في أمانة العاصمة بالجمهورية اليمنية، وشركات ومكاتب المراجعة الخارجية في أمانة العاصمة التي تقوم بمراجعة القوائم المالية للبنوك التجارية.

عاشراً: مصطلحات الدراسة:

1- الحوكمة (Governance):

"عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية حوكمة البنوك بأنها الطريقة التي يتم بها تنظيم شؤون وأعمال البنوك من قبل مجالس إدارتها والإدارة التنفيذية، والتي تحدد الأساليب السليمة في وضع أهداف واستراتيجيات البنوك وعملياتها اليومية وتحقق مبدأ المساءلة أمام المساهمين وتراعي حقوق ومصالح الأطراف ذات العلاقة والقواعد والتعليمات الصادرة عن السلطة الرقابية وحماية مصالح المودعين وما يتطلبه ذلك من ضرورة تطوير نظم قوية لإدارة المخاطر" (الدليل، 2013، ص 8).

2- الغش (Fraud):

هو عبارة عن فعل مُتعمد من قبل واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو المكلفين بالحوكمة أو الموظفين أو الأطراف الخارجية، ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة ليست من حقه أو غير قانونية (بوعزة، 2014، ص 7).

3- التقارير المالية (Financial Reporting): عُرِفَت التقارير المالية بأنها "عملية اتصال تترجم الشركة من خلالها الأحداث التي تؤثر على مركزها المالي وشؤونها بحيث تزود المستخدمين بالمعلومات الهامة عن مركزها المالي" (عبدالله، 2020، ص 11).

وتتضمن التقارير المالية القوائم الرئيسية الأربعة:

- 1- قائمة المركز المالي.
- 2- قائمة الدخل.
- 3- قائمة التدفقات النقدية
- 4- قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

عاشراً: الدراسات السابقة

❖ الدراسات العربية:

١- دراسة بودالية (2022): بعنوان: "آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد الإداري والمالي".

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات، نشأتها وتطورها، وإبراز أهميتها في اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ومبرراتها، كذلك هدفت إلى إظهار خطورة الفساد الإداري والمالي وما يترتب عليه من أثار كبيرة على الاقتصاد والمجتمع بأسرة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وعلى قائمة استقصاء لجمع البيانات تم توزيعها على عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أ- أدى الإسراع في نشر مفاهيم ومبادئ حوكمة الشركات دون وجود تطبيق فعلي لآليات حوكمة في المجتمع الجزائري إلى الاهتمام بالجوانب الشكلية دون التنفيذ الفعلي.

ب- يساعد الالتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات ونشر مبادئها في تقليل فرص ارتكاب الغش والفساد الإداري والمالي وزيادة درجة موثوقية التقارير المالية.

ج- ينبغي الاهتمام بآليات حوكمة الشركات في جميع المستويات، أي على مستوى آليات حوكمة الشركات الداخلية وحوكمة الشركات الخارجية.

د- يحتاج سوق المال في الجزائر إلى رفع كفاءته من خلال الإفصاح والشفافية وإدخال تحسينات مستمرة للحوكمة في الشركات الجزائرية.

٢- دراسة حسن (2022): بعنوان: "أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في اكتشاف التلاعب والغش بالتقارير المالية بالبنوك المصرية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة وفق مقررات لجنة بازل ٢ للرقابة البنكية في اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية. وكما هدفت أيضاً إلى معرفة إلى أي مدى يساهم تطبيق مبدأ عضوية وهيكل مجلس الإدارة في اكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية بالبنوك المصرية. وقد اعتمدت الدراسة على

المنهج الاستنباطي وعلى قائمة استقصاء لجمع البيانات وتم توزيعها على البنوك التجارية في القاهرة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أ- يوجد تأثير إيجابي في تطبيق مبدأ عضوية وهيكل مجلس الإدارة على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

ب- يوجد تأثير إيجابي في تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

ج- يوجد أثر إيجابي في تطبيق مبدأ أنظمة المراجعة والتدقيق على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

د- يوجد أثر إيجابي في تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية في البنوك المصرية.

٣- دراسة أصلان (2015): بعنوان: "مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالمصارف التجارية في فلسطين. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وعلى قائمة استقصاء لجمع البيانات وتوزيعها على المصارف التجارية في فلسطين التي لها فروع في قطاع غزة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من نتائج الدراسة النظرية ونتائج الدراسة التطبيقية أهمها:

أ- يؤدي الالتزام بمبادئ الحوكمة وقواعدها من قبل المصارف بشكل فعلي إلى الحد من ارتكاب الغش والتلاعب بالتقارير المالية وزيادة كفاءة أدائها، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين بالمصارف، مما يزيد من قدرة المصارف على جذب الاستثمار وما ينتج عنه من تنمية للاقتصاد الوطني.

ب- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية تعزى للبيانات الشخصية التالية: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة في

- العمل الحالي، الموقع الوظيفي، عدد الدورات التدريبية في مجال الحوكمة، عدد الدورات التدريبية في مجال اكتشاف الغش والتلاعب).
- ج- يساهم تطبيق مبدأ إدارة المخاطر في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية.
- د- يساهم تطبيق مبدأ أخلاقيات وسلوك العمل في اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية.
- 4- دراسة النقودي (2012): بعنوان: "قواعد حوكمة الشركات وانعكاساتها على ممارسات إدارة الأرباح".
- هدفت الدراسة إلى تحليل الدوافع المختلفة لإدارة الأرباح التي يتم ممارستها من قبل الشركات المسجلة في أسواق الأوراق المالية، وقياس أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على إحكام الرقابة على مجالس الإدارة وأعضائها للحد من ممارسات إدارة الأرباح في جمهورية مصر العربية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، مع الاعتماد على المنهج الاستنباطي. وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:
- أ- أن إصدار وتنفيذ قواعد حوكمة الشركات قد حدت من ممارسات إدارة الأرباح.
- ب- وضع مزيد من القيود على حرية مجلس الإدارة وأعضائه واستقلاليتهم.
- ج- وجود وتنفيذ قواعد الحوكمة قد وضع حدوداً على واقعية دوافع الإدارة في ممارسات إدارة الأرباح.
- د- قواعد حوكمة الشركات الصادرة في جمهورية مصر العربية غير كافية للحد بشكل نهائي من التلاعب في الأرباح..

❖ الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Kassem-2022): بعنوان:

"Elucidating Corporate Governance's Impact and Role in Countering Fraud"

"توضيح أثر حوكمة الشركات ودورها في مكافحة الاحتيال"



هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير حوكمة الشركات في مكافحة الاحتيال من خلال الاعتماد على رؤى من الأدبيات واقتراح اتجاهات جديدة، وقد اعتمدت هذه الدراسة على مسح للأدبيات الموجودة باستخدام محركات بحث وقواعد بيانات متعددة لتحديد أماكن الأبحاث الأكاديمية والكتب المدرسية والتقارير المهنية/ التنظيمية التي تستكشف العلاقة بين الاحتيال وحوكمة الشركات في المملكة المتحدة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أ- أن الإدارة الفعالة للشركات يمكن أن تقلل إلى حد كبير من مخاطر الاحتيال وتمنعه وتكشف عنه عند حدوثه.
- ب- تستخدم بعض الشركات آليات حوكمة الشركات لتعزيز سمعتها بعد اكتشاف الاحتيال.
- ج- أن رفع وعي جيل المستقبل بدور حوكمة الشركات في مكافحة الاحتيال يمكن أن يؤدي إلى إعداد وتثقيف المدققين والمديرين التنفيذيين في المستقبل حول دورهم في مكافحة الاحتيال وما تستلزمه حوكمة الشركات الجيدة.
- د- يلعب المدققون الداخليون والخارجيون ولجان التدقيق دوراً حيوياً في تعزيز المساءلة وتقليل مخاطر الاحتيال.

2- دراسة (Marie- Kamel- Elbendary-2021): بعنوان:

"How dose internal governance affect bank's financial stability?"

" كيف تؤثر الحوكمة الداخلية على الاستقرار المالي للبنوك؟ "

هدفت الدراسة إلى التعرف على ما إذا كانت آليات الحوكمة الداخلية مرتبطة بالاستقرار المالي للبنوك المصرية، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام تحليل انحدار GMM، وتم اختيار عينات من جميع البنوك العاملة في مصر باستثناء البنوك التي لم يتوفر سلسلة كاملة من تقاريرها، وتم الحصول على بيانات الحوكمة من ثلاثة مصادر مختلفة: (التقارير السنوية المنشورة، كتاب الإفصاح السنوي للبنوك "أي كتاب كومباس"، مواقع الويب) مصر. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أ- أن مستوى الاستقرار المالي للبنوك يرتبط بشكل إيجابي بحجم مجلس الإدارة في البنوك.
- ب- أن التعليم في مجالس الإدارة وملكية أعضاء مجلس الإدارة للأسهم ترتبط سلباً بالاستقرار المالي للبنوك.
- ج- أن ارتفاع الاستقرار المالي يرتبط بشكل كبير باستقلالية مجلس الإدارة الأدنى، ووجود ازدواجية الرئيس التنفيذي، وعدد أقل من اجتماعات لجنة التدقيق.
- د- أن زيادة عدد اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة يؤدي إلى تحسين فعالية مجلس الإدارة في مراقبة أداء بنوكهم.

3- دراسة (Ortega- Susan-2021): بعنوان:

"Impact Of Corporate Governance On Financial Reporting And Profitability Of Banking"

"تأثير حوكمة الشركات على التقارير المالية وربحية الأعمال المصرفية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين حوكمة الشركات وإعداد التقارير المالية وربحية البنوك الإقليمية في الغرب الأوسط، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي لفحص العلاقة بين المتغير المستقل حوكمة الشركات والمتغير التابع التقارير المالية وربحية الأعمال المصرفية في مينيابوليس، الولايات المتحدة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أ- أن حوكمة الشركات وإعداد التقارير المالية لم يكن لها علاقة كبيرة مع العائد على الأصول.
- ب- أن التنسيق غير السليم بين اللجان يمكن أن يؤثر سلباً على الأداء المالي.
- ج- وجود علاقة إيجابية كبيرة بين التعويضات التنفيذية والتقارير المالية.
- د- وجود علاقة ضعيفة بين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وحوكمة الشركات.

❖ التعليق على الدراسات السابقة:

١. اهتمام بعض الدراسات السابقة (بودالية 2022م، Kassem 2022م) في اظهار خطورة الفساد المالي والإداري وكذلك اكتشاف الغش في التقارير المالية ودور الإفصاح والشفافية وجودة المعلومات المحاسبية وتأثيرهم بقواعد الحوكمة.
٢. كما اهتمت دراسة (حسن 2022م، Marie 2021م)، بمعرفة مدى مساهمة تطبيق مبدأ عضوية وهيكل مجلس الإدارة في إكتشاف الغش في التقارير المالية بالبنوك المصرية، وتعتبر هذه بيئة خارج البيئة اليمنية مما لا يُسمح بتعميم نتائجها نظراً لاختلاف الطابع الاقتصادي بين جمهورية مصر العربية وبين الجمهورية اليمنية.
٣. أكدت دراسة (أصلان 2015م) أن الالتزام بمبادئ الحوكمة وقواعدها من قبل المصارف بشكل فعلي يؤدي إلى الحد من ارتكاب الغش والتلاعب بالتقارير المالية وزيادة كفاءة أدائها، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين بالمصارف، مما يزيد من قدرة المصارف على جذب الاستثمار وما ينتج عنه من تنمية للاقتصاد الوطني.

❖ ما تميز به الدراسة الحالية:

- تُعتبر الدراسة الحالية امتداداً للدراسات السابقة التي تناولت موضوع تأثير الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة البنوك على الحد من الغش في التقارير المالية، ولكن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ما يلي:
١. تم تطبيق الدراسة في الجمهورية اليمنية.
 ٢. أنها تقيس تأثير الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة البنوك بعد صدور دليل حوكمة البنوك عن البنك المركزي اليمني سنة 2013م.
 ٣. تم تطبيق الدراسة على البنوك التجارية، وشركات ومكاتب المراجعة الخارجية التي تقوم بمراجعة القوائم المالية للبنوك.

المبحث الثاني حوكمة البنوك

مقدمة:

إن الاقتصاد العالمي وتشابكه فيما بينه لا يدع أي مؤسسة مالية في مأمن من المخاطر والأزمات المالية، مما أدى إلى إتباع نظرة عملية عن كيفية تطبيق الحوكمة في قطاع البنوك لتفادي هذه الأزمات وتحقيق أداء جيد، حيث تتضمن الحوكمة مجموعة من الممارسات والقواعد التي تشتمل على تحقيق نزاهة المعاملات المالية، ومراعاة حقوق ومصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح، ودعم ثقة المستثمرين في مصداقية التقارير المالية، ولقد حازت حوكمة البنوك على قدر كبير من الاهتمام من قبل السلطات الإشرافية والرقابية والمنظمات الدولية، كما أصدرت عدة هيئات مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Co-operation and Development) وبنك التسويات الدولية ولجنة بازل للرقابة المصرفية مبادئ دولية تتضمن معايير الحكم السليم في المؤسسات المالية والمصرفية، حيث أصبحت هذه المبادئ بمثابة قواعد دولية متفق عليها، وباتت معظم الدول تركز عليها وتعمل بمقتضاها حفاظاً على سلامة أنظمتها المصرفية والمالية (محمدي 2019؛ النقودي 2012؛ أصلان 2015).

ومن هنا يأتي هذا المبحث ليتناول بالتحليل والمناقشة الإطار العام للحوكمة من

خلال النقاط التالية:

أولاً: مفهوم الحوكمة.

ثانياً: أهمية الحوكمة.

ثالثاً: أهداف الحوكمة.

رابعاً: آليات الحوكمة.

أولاً: مفهوم الحوكمة:

نظراً للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة خاصة بعد الانهيارات الاقتصادية والمالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في التسعينات من القرن الماضي، وكذلك ما شهدته الاقتصاد الأمريكي في بداية القرن الحالي، فقد حرصت العديد من المؤسسات الدولية على دراسة هذا المفهوم وتحليله.

حيث إن مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة للمصطلح " Corporate governance"، أما الترجمة العلمية المتفق عليها هي: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة" (عمر، 2009، ص 3).

وهناك عدة تعريفات للحوكمة منها:

1- تُعرف الحوكمة على أنها نظام الرقابة المتكامل والذي يتضمن مجموعة من الإجراءات القانونية والإدارية والمحاسبية وغيرها والذي يرمي إلى اتساع نظام المسائلة وتحقيق المساواة عند تحقيق حقوق أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية، وتحسين أداء تعظيم القيمة السوقية لأسهمها وتحقيق الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالمية التي تحقق منفعة مستخدميه (حسن، 2022، ص 414).

2- كما تُعرف بأنها: مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين والأطراف الأخرى ذات المصلحة داخل الشركة، متضمناً ذلك هيكل الأهداف الموضوعة من قبل الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف، مع رقابة محددة ومستمرة للأداء (بوقندورة، 2021، ص 14).

3- وتُعرف الحوكمة بأنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها" (عمر، 2009، ص 3).

4- "عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية حوكمة البنوك بأنها الطريقة التي يتم بها تنظيم شؤون وأعمال البنوك من قبل مجالس إدارتها والإدارة التنفيذية، والتي تحدد الأساليب السليمة في وضع أهداف واستراتيجيات البنوك وعملياتها اليومية وتحقيق مبدأ المساءلة أمام المساهمين وتراعي حقوق ومصالح

الأطراف ذات العلاقة والقواعد والتعليمات الصادرة عن السلطة الرقابية وحماية مصالح المودعين وما يتطلبه ذلك من ضرورة تطوير نظم قوية لإدارة المخاطر" (الدليل، 2013، ص 8).

من خلال هذه التعاريف السابقة يتبين أن الحوكمة عبارة عن نظام يقوم على أسلوب ممارسة السلطات الإدارية بطريقة جيدة، وهذا النظام هو الذي يحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء داخل أي منظمة، كما يشمل النظام المقومات الأساسية لنجاح المنظمة وتقويتها على المدى البعيد.

ثانياً: أهمية الحوكمة:

تزداد أهمية الحوكمة في البنوك مقارنة بالمنشآت الأخرى نظراً لطبيعتها الخاصة، حيث أن إفلاس البنوك لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة من زبائن ومودعين ومقرضين، ولكن يؤثر أيضاً على استقرار البنوك الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينهم فيما يُعرف بسوق ما بين البنوك (Marche Interbancaire)، وبالتالي يؤثر على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي ومن ثم حتماً على الاقتصاد ككل، وخاصة إثر التحولات العالمية التي حدثت من عوالة ومن تطورات تكنولوجية وسياسات التحرير المالي، الأمر الذي أدى حتماً إلى ارتفاع حجم المخاطر على مستوى القطاع المصرفي، ويمكن تلخيص أهمية الحوكمة الجيدة في البنوك كما يلي: (اصلان، 2015، ص 28-27).

- أهمية الحوكمة الجيدة في البنوك:

- 1- خلق وتعزيز الثقة بين المودعين وحملة الأسهم من جهة والإدارة التنفيذية العليا من جهة أخرى.
- 2- تطبيق الحوكمة يساهم في حماية أموال المودعين وصغار المساهمين بشكل خاص.

3- تعتبر الحوكمة من شروط ومواصفات عمليات التصنيف، فالبنك الذي يلتزم بالمعايير الدولية يمكن تصنيفه بسهولة، مما يعزز من ثقة المؤسسات المصرفية الدولية به وبأدائه.

4- تسهيل عمليات التدقيق والرقابة من قبل السلطة النقدية ومن مؤسسات التقييم والتصنيف الدولية.

ثالثاً: أهداف الحوكمة:

تهدف قواعد الحوكمة إلى ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية والمالية والفنية واحترام الضوابط والسياسات المرسومة، فهي تتناول الممارسة السليمة للقواعد وتساعد على جذب الاستثمارات، وزيادة القدرة التنافسية ومحاربة الفساد بكل صورة سواء كان إدارياً أو مالياً أو محاسبياً، وتدعيم استقرار أسواق المال وتحسين الاقتصاد وذلك من خلال ما يلي: (أبو حمام، 2009م، ص 17).

١. التأكيد على الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة تحقق رقابة مستقلة.

٢. تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية وبالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.

٣. تحسين كفاءة استخدام موارد الشركة وتعظيم قيمتها في الأسواق المالية، والقدرة على جذب مصادر التمويل المحلية والعالمية اللازمة للتوسع والنمو، بحيث يجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة، مع الحرص على تدعيم استقرار الأسواق المالية، الذي ينعكس إلى تحقيق الكفاءة والتنمية.

٤. ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة لأصحاب المصالح في حالة تعرض الشركة للإفلاس.

٥. زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تنمية المدخرات ورفع معدلات الاستثمار ودعم القدرة التنافسية.

٦. الإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة عن طريق إجراءات مناسبة لنشاطاتها من خلال خدمة البيئة والمجتمع.
 ٧. خفض تكلفة رأس المال للشركة وضمان استمراريته، حيث تساعد الحوكمة على الحد من هروب رأس المال ومكافحة الفساد الإداري والمالي اللذان يقفان عثرة في طريق التنمية.
 ٨. تحقيق إمكانية المنافسة في الأجل الطويل، وهذا يؤدي إلى خلق حوافز للتطوير وتبني التكنولوجيا الحديثة ودرجة الوعي عند المستثمرين حتى تتمكن الشركة من الصمود أمام المنافسة القوية.
- ومما سبق يتضح أن الأهداف الموضوعية تتطلب مجلس إدارة قوي لتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق واستخدام الأسلوب الناجح لممارسة السلطة لكي يحارب الفساد بكل صورة، وتعميق ثقافة الالتزام بالمبادئ والمعايير الموضوعية وخلق أنظمة للرقابة ذاتية ضمن إطار أخلاقي نابع من العمل والشفافية وحسن استخدام موارد الشركة لما فيه مصلحة الشركة للحرص على زيادة قدرتها التنافسية، وتعميق دور السوق المالي وجذب الاستثمارات الذي بدوره ينمي المجتمع والدولة.

رابعاً: آليات الحوكمة:

تشتمل آليات حوكمة البنوك على النقاط التالية: (مجلس الإدارة، اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، بيئة الضبط والرقابة الداخلية، الإفصاح والشفافية، حقوق المساهمين، أصحاب المصالح). (دليل حوكمة البنوك اليمنية، 2013م، صص 11-30).

أ. مجلس الإدارة:

- مسؤوليات مجلس الإدارة:

بالإضافة إلى المسؤوليات التي تفرضها القوانين النافذة ذات العلاقة والقوانين المنظمة للعمل المصرفي والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي يتحمل مجلس الإدارة كافة المسؤوليات والتي من أهمها:



١. التأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن إطار القوانين النافذة ذات العلاقة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي والسياسات الداخلية للبنك.
 ٢. التأكد من تطبيق نظام الحوكمة المعتمد في البنك.
 ٣. اعتماد أنظمة الرقابة الداخلية والإشراف عليها مع مراجعة فاعليتها سنوياً أو كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك.
- ب. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:
- لجنة الحوكمة:

صلاحيات ومهام لجنة الحوكمة:

١. الإشراف على مراقبة تطبيق نظام الحوكمة ومراجعتها واقتراح أي تحديث أو تعديل عند الضرورة مثل صدور قرارات أو قواعد جديدة تستلزم معها تعديل نظام الحوكمة وأهمها متابعة ما يصدر عن لجنة بازل ورفعة للبنك المركزي اليمني.
٢. التنسيق مع لجنة المراجعة للتأكد من الالتزام بنظام الحوكمة.
٣. تزويد مجلس الإدارة سنوياً على الأقل بالتقارير والتوصيات بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال عمل اللجنة.

■ لجنة المراجعة:

صلاحيات ومهام لجنة المراجعة:

- (١) سلطة الحصول على أي معلومات في سبيل ممارسة عملها.
 - (٢) سلطة الإتصال المباشر بالمراجع الخارجي والاجتماع معه بدون حضور الإدارة.
 - (٣) مراجعة البيانات المالية الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة.
- لجنة الترشيح والمكافآت:

صلاحيات ومهام لجنة الترشيح والمكافآت:

- ١ - وضع معايير وشروط للخبرات والمؤهلات والمهارات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة ولشغل منصب المدير التنفيذي/ المدير العام.

٢- التوصية بالترشيح وإعادة الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة، مع مراعاة القوانين والأنظمة النافذة.

■ لجنة إدارة المخاطر:

صلاحيات ومهام لجنة إدارة المخاطر:

١. مراجعة استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر قبل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة، والتأكد من تنفيذ تلك الاستراتيجيات والسياسات.
٢. ضمان توفر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر، وضمان استقلالية موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل البنك للمخاطر.

ج. الإدارة التنفيذية:

- من أهم مهام ومسؤوليات الإدارة التنفيذية:

- ١- إعداد هيكل تنظيمي وتطويره كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك ويتم اعتماده من قبل مجلس الإدارة.
- ٢- تنفيذ العمليات التي يقوم بها البنك والاحتفاظ بسجلات سليمة وكافية للإجراءات والقرارات.
- ٣- الالتزام باللوائح التنظيمية وتوجيهات مجلس الإدارة ذات الصلة.

د. بيئة الضبط والرقابة الداخلية:

■ أنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

- ١- يجب أن يكون لدى البنك أنظمة ضبط ورقابة داخلية فعالة.
- ٢- تتم مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المراجع الداخلي والمراجع الخارجي مرة واحدة على الأقل سنوياً.
- ٣- يقوم المجلس بتضمين التقرير السنوي للبنك حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

■ وظيفة المراجعة الداخلية:

- ١- التأكد من مدى الالتزام بتطبيق السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والقوانين المنظمة للعمل المصرفي الصادرة عن البنك المركزي.
- ٢- التأكد من تطبيق تعليمات ولوائح البنك وأنظمتها الداخلية واقتراح معالجة أوجه القصور في النظم المالية والإدارية والفنية.

■ وظيفة الامتثال / الالتزام:

- ١- يجب أن يكون للبنك وظيفة إمتثال دائمة وفعالة تتبع مجلس الإدارة وتتمتع بالاستقلالية التامة.
- ٢- متابعة دائمة لمدى إلتزام البنك بجميع القوانين النافذة ذات العلاقة والقوانين المنظمة للعمل المصرفي والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي.

■ وظيفة إدارة المخاطر:

- 1- يجب أن يكون لدى البنك وظيفة إدارة مخاطر دائمة وفعالة تتبع مجلس الإدارة وتتمتع بالاستقلالية التامة.
- 2- ترفع إدارة المخاطر تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر.
- 3- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.

■ وظيفة المراجعة الخارجية:

- 1- تعيين مراجع خارجي مستقل يمارس عملة وفقاً للمعايير الدولية المتعلق بمهنة المراجعة.
- 2- التدوير المنظم للمراجع الخارجي بما يتفق مع التعليمات الصادرة عن البنك المركزي.

هـ. الإفصاح والشفافية:

- 1- الإفصاح الشامل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) والقوانين النافذة ذات العلاقة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي، وذلك عند إعداد البيانات المالية للبنك.
- 2- الإفصاح بشكل منتظم في الأوقات المحددة وبدون أي تأخير عن البيانات المالية السنوية والتقارير الدورية.
- 3- تقديم معلومات دقيقة وموضوعية وقابلة للفهم والمقارنة فيما يخص جميع تقارير البنك السنوية والدورية والتصريحات والملخصات الدورية.

- 4- نشر مجلس الإدارة المعلومات المالية وغير المالية والتقارير المالية على الموقع الإلكتروني للبنك والوسائل الأخرى في الوقت المحدد.
 - 5- يجب على مجلس الإدارة الإفصاح عن الأحداث الجوهرية بعد الحصول على موافقة الجهات المختصة (إذا تطلب الأمر ذلك).
 - 6- الإفصاح عن جميع الجوانب التنظيمية والإدارية في البنك.
 - 7- الإفصاح عن أهداف البنك ومواثيق وسياسات العمل والأخلاقيات.
 - 8- معرفة مدى إمتثال البنك بتطبيق السياسات والإجراءات المتعلقة بالحوكمة.
 - 9- تحديد معايير الأداء المعتمدة لتقييم فعالية مجلس الإدارة ككل وفعالية كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة.
 - 10- تحديد سياسات البنك المتعلقة بتعارض المصالح، وكيفية إدارة البنك لحالات التعارض التي لا تنسجم مع تلك السياسات.
 - 11- الإفصاح عن عدد إجتماعات المجلس واللجان المنبثقة.
 - 12- الإفصاح عن التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والشركات التابعة لهم والمصالح المرتبطة بهم بشكل مباشر أو غير مباشر.
 - 13- توفير ملخص عن أهم التغيرات الاقتصادية وتأثيرها على البنك.
- و. حقوق المساهمين: يجب أن يكفل نظام الحوكمة المطبق في البنك ما يلي:
- 1- حماية حقوق المساهمين وتسهيل ممارسة حقوقهم.
 - 2- توفير قنوات إتصال فعالة ووسائل متنوعة للتواصل مع جميع مساهمي البنك، والتأكد من معاملتهم بالعدل، بما في ذلك مساهموا الأقلية.
- ز. أصحاب المصالح:
- 1- يجب على البنك مراعاة حقوق أصحاب المصالح الأخرى وفي حالة انتهاك تلك الحقوق يجب على البنك إيجاد آلية للتواصل والتعامل مع أصحاب



تلك الحقوق بما يكفل اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة تلك الانتهاكات أو القيام بالتعويض بطريقة ملائمة.

٢- يجب على البنك توفير معلومات كافية لأصحاب المصالح تمكنهم من المشاركة في تقييم نظام الحوكمة في البنك.

المبحث الثالث

الغش في التقارير المالية

مقدمة:

تُعتبر التقارير المالية المنشورة للبنوك وسيلة الإفصاح الرئيسية التي يتم من خلالها الإفصاح في البنوك وإظهار نتائج أعمالها خلال الفترة المالية، حيث من المعروف أن جميع المستخدمين سواء كانوا داخليين أو خارجيين يعتمدون وبدرجة كبيرة على هذه التقارير المالية عند اتخاذهم لقراراتهم المختلفة، ولذلك تلعب هذه التقارير دوراً أساسياً وجوهرياً في قرارات المستخدمين بكافة فئاتهم، وتعد فئة المستثمرين أهم فئة من فئات المستخدمين للتقارير المالية، ولذلك فقد أنصبت جهود المنظمات المهنية والمعايير الصادرة عنها على التركيز على هذه الفئة من المستخدمين وذلك من منطلق أن قرارات هذه الفئة يكون لها أثر كبير في حركة ونشاط الاقتصاد بشكل عام.

وتعتبر التقارير المالية أحد مقومات نظام المعلومات المحاسبية سواء كان النظام يدوي أو مُحوسب، ولكن الاختلاف يكمن في سرعة إعداد التقارير، وسرعة عرضها ومراجعتها وتدقيقها وتصحيح الأخطاء إن وجدت (أصلان، 2015م، ص، 103).

ومن خلال هذا المبحث سيتم تناول النقاط التالية:

أولاً: مفهوم التقارير المالية.

ثانياً: أهمية التقارير المالية.

ثالثاً: أهداف التقارير المالية.

رابعاً: مستخدمي التقارير المالية.

خامساً: مفهوم الغش.

سادساً: أسباب الغش.

سابعاً: أشكال الغش في التقارير المالية.

ثامناً: مسؤوليات اكتشاف الغش وأساليب الحد منه.

أولاً: مفهوم التقارير المالية:

يُعرف مفهوم التقارير المالية بأنه الأداة الإدارية المستخدمة بإيصال المعلومات المالية الرئيسية إلى أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين من خلال تغطية كل جانب من الجوانب المالية عبر مؤشرات أداء رئيسية KPIS مرتبطة بهذه الجوانب (<https://eradapp.com>).

كذلك عُرِفَت التقارير المالية بأنها عبارة عن "تصوير بالأرقام والكلمات لنتائج الأنشطة الاقتصادية في نهاية الفترة المالية، بحيث تمثل معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمتوقعين والمقرضين والدائنين وغيرهم من الأطراف الخارجية، الذين لا يستطيعون الحصول على المعلومات التي يحتاجونها بشكل مباشر لاتخاذ قراراتهم بشأن تقديم الموارد للشركة، وتقييم أداء المدراء ومجلس الإدارة لتلك الشركة في استغلال الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية. (الحيارى، 2017م، ص20).

ثانياً: أهمية التقارير المالية:

تُعتبر التقارير المالية مصدراً رئيسياً للمعلومات المالية في البنوك، حيث توفر هذه التقارير للمستثمرين والمساهمين والمديرين والجهات الرقابية بيانات موثوقة عن الأداء المالي للبنوك، وتمكنهم من إتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وتعد التقارير المالية وسيلة هامة لجذب المستثمرين والمساهمين الجدد الذين لا يستطيعون الحصول على المعلومات التي يحتاجونها بشكل مباشر لاتخاذ قراراتهم (الحيارى، 2017م، ص20).

ثالثاً: أهداف التقارير المالية: (<https://www.starshams.com>)

أ- الأهداف الأساسية (الأهداف العامة للتقارير المالية):

تهدف التقارير المالية إلى ما يلي:

1. توفير معلومات مفيدة لمن يتخذون قرارات الإستثمار والإئتمان، وللمن يهتمون الأنشطة التجارية والاقتصادية بشكل مناسب.
2. توفير معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من المستخدمين عند تقدير مقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية.
3. توفير معلومات تتعلق بالموارد الاقتصادية والمطالبات (الإلتزامات) على هذه الموارد والتغيرات في كل منهما.

ب- الأهداف التفصيلية للتقارير المالية:

1. توفير المعلومات التي تفيد في تقييم المنشأة وتحديد أرباحها.
2. توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال.
3. توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها، ولتحقيق ذلك يتم الإستعانة بالمعلومات الخاصة بالربحية ومكوناتها.

رابعاً: مستخدمي التقارير المالية:

يتعدد مستخدمي التقارير المالية واحتياجاتهم للمعلومات على النحو التالي:

(خريفي، ولعكاف، 2023، ص880)

- 1- **المستثمرون الحاليون والمتوقعون:** يحتاج المستثمرون إلى معلومات تساعد في اتخاذ قرارات الشراء أو الإحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما يحتاجون معلومات تساعد على تقييم كفاءة المنشأة وفعاليتها وقدرتها على توزيع أرباح الأسهم.
- 2- **الموردون والدائنون:** يهتم الموردون والدائنون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد إذا ما كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق.

- ٣- **العملاء:** يحتاجون إلى معلومات تساعد في التنبؤ بأداء المنشأة وقدرتها على الاستمرارية.
- ٤- **الموظفون:** يهتم الموظفون في المنشأة بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية المنشأة، والمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على توفير الأمان الوظيفي لهم.
- ٥- **المقرضون:** يهتم المقرضون بالحصول على معلومات تساعد في تحديد ما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.
- ٦- **الحكومة والجهات المنظمة:** تلجأ هذه الفئات إلى المعلومات التي تساعد في تقييم مدى التزام الشركات بالقوانين والتشريعات كقانون الشركات وقانون ضريبة الدخل، كما تهتم بالمعلومات التي تساعد في تحديد الضرائب على الشركات وتحديد مدى قدرة الشركات على تسديد هذه الضرائب، ومدى المساهمة العامة للشركة في الاقتصاد الوطني (الحياري، 2017، ص23).
- ٧- **الجمهور:** يحتاجون إلى المعلومات التي تخص الأطراف السابقة، بالإضافة إلى معلومات خاصة إضافية قد يصعب توفيرها في القوائم المالية ذات الغرض العام (الحياري، 2017، ص24).

خامساً: مفهوم الغش:

يُعرف الغش بأنه: "استخدام شخص لوظيفته في سبيل الحصول على ثروة شخصية من خلال تعمد سوء استخدام أو سوء تطبيق لموارد الشركة أو أصولها" (العرييد، والعثمان، وعاصي، 2014، ص 462).

ويعني الغش تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة، أو تضليل طرف آخر والحيلولة بينة وبين الحصول على حقوقه المشروعة، أو تحميل بما يزيد عن التزاماته الحقيقية، أو الحصول على أصول وممتلكات الوحدة الاقتصادية لاستخدامها في أغراض خاصة. (خريفي، ولعكاف، 2023، ص880)

سادساً: أسباب الغش:

هناك العديد من أسباب الغش نذكر منها الآتي: (العطار، 2018، ص 479)

- 1- إظهار وضع المنشأة بشكل أفضل مما هو عليه وتشجيع المستثمرين على شراء أسهمها.

- 2- زيادة نسبة حصة السهم من الأرباح.
- 3- الحصول على قروض إضافية أو تحسين شروط عمليات التمويل القائمة وظروفها.
- 4- تحقيق أهداف الشركة وغاياتها المتمثلة بتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح.
- 5- الحصول على مكافأة وحوافز إضافية بناءً على الأداء المالي للشركة.
- 6- إظهار الأرباح بأقل ما يمكن بهدف تخفيض الضريبة أو التهرب منها.
- 7- اختلاس أصول المنشأة.
- 8- قيام المنشأة بدفع مبالغ لبضاعة أو خدمات لم يتم استلامها.
- 9- وقوع الإدارة تحت الضغوط من المصادر الداخلية أو الخارجية.
- 10- تجنب عواقب إخفاق الإدارة في تحقيق أهدافها المالية.

سابعاً: أشكال الغش في التقارير المالية:

تعددت طرق الغش في القوائم والتقارير المالية التي قد تلجأ إليها الشركات بصفة عامة والبنوك على وجه الخصوص ومن أهم هذه الطرق:

أ. الغش في قائمة المركز المالي:

الغش في قائمة المركز المالي تتم من خلال العمليات الوهمية حيث يتم الغش في قيم المركز المالي، مثل ترحيل مبلغ الأرباح بين الفترات المحاسبية المختلفة، ويتم ذلك عن طريق التمويل خارج الميزانية طبقاً للشكل القانوني وليس طبقاً للجوهر. وتأخذ أشكال الغش في قائمة المركز المالي أحد الأنماط التالية:

- 1- زيادة الاحتياطات.
- 2- تقليل الالتزامات.
- 3- زيادة الأصول بأنواعها.
- 4- زيادة قيمة مصروفات إعادة الهيكلة.
- 5- استخدام الاحتياطات كأداة للاحتيال في رقم الأرباح سواءً بالزيادة أو النقص.

6- تكوين احتياطات سرية لتدعيم المركز المالي أو تغطية خسائر في المستقبل.
(حسن، 2022، ص 416)

ب. الغش في قائمة الدخل:

يقصد بذلك الغش في العرض والإفصاح وذلك عن طريق إعادة تصنيف عناصر قائمة الدخل بدلاً من الغش في تسجيل العمليات، حيث يمكن أن تقوم المنشأة بإظهار بعض العناصر في غير مكانها الصحيح.
ويمكن إيجاز أهم الأساليب المتبعة في الغش في بنود قائمة الدخل فيما يلي:

1. الاعتراف المبكر بالإيرادات.
2. تسجيل إيرادات وهمية أو زائفة.
3. نقل الإيرادات الحالية إلى فترات لاحقة.
4. رفع الدخل عن طريق مكاسب تتم مرة واحدة.
5. عدم تسجيل أو التخفيض غير الملائم للالتزامات.
6. عدم تسجيل أو التخفيض غير الملائم لمصروفات أو خسائر الفترة الحالية.
7. نقل المصروفات أو الخسائر الحالية إلى فترات سابقة أو فترات لاحقة.
8. نقل المصروفات أو الخسائر المستقبلية إلى الفترة الحالية كنفقة خاصة.
9. عدم تسجيل أو التخفيض غير الملائم لإيرادات أو مكاسب الفترة الحالية. (أحمد، 2010، ص 38)

ج. الغش في قائمة التغيرات في حقوق الملكية: (حسن، 2022، ص 418 - 417)
تلجأ إدارات البنوك إلى الغش في بنود قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن طريق إجراء تغيرات وهمية في رأس المال المدفوع سواءً بالزيادة أو النقص، وكذلك رأس المال المكتسب أو المحسوب والتي تستخدم بغرض إعادة تقدير خسائر السنوات السابقة وأرصدة العملات الأجنبية.
ويمكن إيجاز البنود التي تم فيها الغش كما يلي:

- 1- رأس المال المدفوع (رأس المال قانوني - رأس المال الإضافي).
- 2- رأس المال المكتسب (الأرباح المحتجزة - توزيعات الأرباح - صافي الدخل الشامل).
- 3- رأس المال المحسوب (مكاسب أو خسائر إعادة التقدير - مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة - مكاسب أو خسائر ترجمة أرصدة العملات الأجنبية الموجودة في نهاية الفترة المالية).

د. الغش في قائمة التدفقات النقدية:

تتعدد أساليب إدارات البنوك في الغش ببند قائمة التدفقات النقدية، يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

1. تسجيل النفقات التشغيلية على أنها نفقات استثمارية أو العكس، وهذا الإجراء لا يؤثر على القيم النهائية لقائمة التدفقات النقدية.
2. الغش في التدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً أو كلياً من دفع الضرائب، كتخفيض أرباح بيع الاستثمارات وبعض حقوق الملكية والعمليات غير المكتملة حيث أن كل ذلك يؤثر على رقم التدفقات النقدية التشغيلية.
3. الغش في الدخل من العمليات المستمرة.

هـ. الغش في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

يأخذ الغش في الإيضاحات المتممة أحد الأشكال التالية:

- 1- الغش في السياسات المحاسبية: حيث يتم استغلال المرونة التي تسمح بها العديد من المعايير المحاسبية المختلفة عند إعداد قوائمها المالية، بغرض الغش في البيانات التي تحتويها تلك القوائم.
- 2- الغش في التقديرات المحاسبية: حيث يتم الغش في إعداد العمليات المحاسبية التي تعتمد على أساس الاستحقاق لتكوين مخصصات واحتياطات بأقل أو أكثر من قيمتها الحقيقية وذلك بغرض الوصول إلى أهداف منها تعزيز الإيرادات أو تقدير العمر الإنتاجي للأصول بهدف حساب الإهلاك.

ثامناً: مسؤوليات اكتشاف الغش وأساليب الحد منه: (العتار، 2018، ص

ص 479 - 480)

تقع المسؤولية الأساسية في اكتشاف الغش على كلاً من الإدارة والمكلفين بالحوكمة، ومن المهم أن تشدد الإدارة في ظل إشراف جانب من المكلفين بالحوكمة بشكل قوي على اكتشاف الغش وفرض العقوبات لتقليل فرص وقوعه وردع مرتكبيه، بما يؤدي إلى خلق قناعة لدى الأفراد بعدم ارتكاب الغش وينطوي على ذلك خلق ثقافة الأمانة والسلوك الأخلاقي الذي يمكن تعزيزه بأشراف نشط من قبل المكلفين بالحوكمة.

وهناك عدة أساليب يمكن من خلالها الحد من الغش يمكن إجمالها بالآتي:

1. توافر المهارات والقدرات والمعارف المتخصصة في منع حالات الغش.
2. استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة لمكافحة حالات الغش في بيئة الأعمال الإلكترونية.
3. توافر المهارات في فحص واكتشاف واستخراج الأدلة الإلكترونية لحالات الغش في بيئة الأعمال الإلكترونية.
4. توافر المهارات والقدرات والمعارف اللازمة للتعامل مع الأساليب المتعددة للغش.
5. توافر مهارات تقديم الخدمات الاستشارية والقانونية والقضائية فيما يتعلق بحالات الغش.
6. توافر المهارات المتخصصة في فحص كل جرائم قرصنة الإنترنت، الجريمة المنظمة وغسيل الأموال.
7. تشكيل لجنة مراجعة مستقلة تكون مشرفة على العمل المالي والإداري وتقديم تقاريرها إلى مجلس الإدارة.
8. تفعيل الأنظمة المحاسبية بما يتلاءم مع طبيعة العمل الذي تؤديه، كأن يكون استخدام المحاسبة الإلكترونية بدل نظام المحاسبة التقليدية.



9. جعل القيادات الإدارية والمالية والرقابية من الذين يمتلكون كفاءة عالية ومهنية في مجال تخصصهم ويفضل أصحاب الشهادات العليا على أقل تقدير.
10. الحفاظ على معلومات الشركة الإلكترونية وعدم تعرضها لعملية القرصنة الإلكترونية وذلك من خلال تغيير الأرقام السرية لشبكة المعلومات بين فترة وأخرى من أجل عدم اختراقها.
11. وجود دليل للعقوبات التأديبية على العاملين الذين يمارسون الغش.
12. تبني سياسات تشجع الموظفين بالالتزام بالأمانة والمصداقية والنزاهة في إعداد التقارير المالية.
13. إقامة دورات تدريبية وتطويرية تساهم في رفع كفاءة السلوك المهني والعملي للعاملين.

المبحث الرابع

منهجية وتحليل بيانات

الدراسة الميدانية

المقدمة:

تناول هذا المبحث مجتمع الدراسة وعينة الدراسة، وأداة الدراسة وطرق ضبطها من خلال الثبات، وكذلك الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها، وقد تناول ذلك بشيء من التفصيل كما يأتي:

أولاً: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية، وكذلك شركات ومكاتب المراجعة الخارجية التي تقوم بمراجعة القوائم المالية للبنوك، في أمانة العاصمة - صنعاء.

ثانياً: عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية، بحيث تم تطبيق أداة الدراسة على عينة عشوائية من العاملين في الإدارة العليا، والإدارة المالية، والمراجعة الداخلية، ولجان

المراجعة، وشركات ومكاتب المراجعة الخارجية التي تقوم بمراجعة القوائم المالية للبنوك، في أمانة العاصمة - صنعاء.

ثالثاً: أداة الدراسة

ثبات الأداة:

لمعرفة ثبات أداة البحث يتم إجراء اختبار ألفا كرونباخ (Cronbac's Alpha) وأسلوب ألفا كرونباخ يعتمد على مدى تقارب استجابات عينة البحث على عبارات الأداة، فكلما تقاربت الإجابات عينة البحث ارتفعت درجة الثبات، ويتبع ذلك درجة المصادقية، حيث أن الحد الأدنى لثبات الاستبانة هو أن تكون درجة الثبات (٠.٧٠)، وكلما اقترب الرقم من (الواحد الصحيح)، دل على اتفاق آراء العينة حول عبارات الاستبانة أي أن لهم رأياً شبه موحد فيما يتعلق بالعبرة. وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول التالي:

جدول (1) يوضح معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لمحاور وآليات أداة الدراسة

المحور	الآليات	عدد العبارات	قيمة ألفا كرونباخ
المحور الأول: الالتزام بقواعد حوكمة البنوك	الآلية الأولى: الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة مجلس الإدارة.	11	.945
	الآلية الثانية: الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.	21	.933
	الآلية الثالثة: الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الإدارة التنفيذية.	12	.933
	الآلية الرابعة: الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة بيئة الضبط والرقابة الداخلية	13	.938
	الآلية الخامسة: الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الإفصاح والشفافية	14	.934
	الآلية السادسة: الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة حقوق المساهمين	8	.935
	الآلية السابعة: الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة أصحاب المصالح	9	.937
معامل الثبات الكلي لمحور: الالتزام بقواعد حوكمة البنوك		88	.88
معامل الثبات الكلي لمحور: الغش في التقارير المالية		13	.935

يتبين من الجدول السابق أن قيمة معامل ثبات محاور وآليات أداة الدراسة عالية جداً، حيث كان معامل ثبات المحور الأول (٠.٩٢٦) ومعامل ثبات المحور الثاني (٠.٩٣٥)، وهذا يعني أن الاستبانة تتمتع بثبات عالٍ جداً، ويوحى هذا إلى أن العينة متجانسة في

الاستجابة على الاستبانة ويمكن الاعتماد على النتائج في تعميمها على مجتمع الدراسة بدرجة كبيرة.

رابعاً: جمع ومراجعة البيانات:

تم جمع قوائم الاستبيان الموزعة على عينة الدراسة وكانت القوائم الموزعة والمفقودة والمستردة والمستبعدة والمستخدم في التحليل كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (2) قوائم الإستبيان الموزعة والمفقودة والمستردة والمستبعدة

البيان	الموزعة		المفقودة		المستردة		المستبعدة		الصالحة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
البنوك	٩٧	%١٠٠	٣٤	%٣٥.٠٥	٦٣	%٦٤.٩٥	٦	%٦.١٩	٥٧	%٥٨.٧٦
شركات ومكاتب المراجعة	٥٠	%١٠٠	١٠	%٢٠	٤٠	%٨٠	٤	%٨	٣٦	%٧٢
الإجمالي	١٤٧	%١٠٠	٤٤	%٢٩.٩٣	١٠٣	%٧٠.٠٧	١٠	%٦.٨٠	٩٣	%٦٣.٢٧

يتضح من الجدول السابق ان نسبة الاستجابة ٧٠.٠٧% وتعتبر نسبة جيدة لمعدل الردود من عينة الدراسة.

خامساً: أساليب التحليل الإحصائي:

اعتمد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss27) (Statistical Package for Social Sciences) في عملية تحليل البيانات واختبار الفرضيات وقد استخدم الأساليب الإحصائية التالية:

- ١- معامل ارتباط بيرسون Person's Correlation: لمعرفة مدى وجود علاقة من نوع الارتباط بين محاور الدراسة وفقراتها، وقد استخدم لقياس الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة.
- ٢- اختبار ألفا كرونباخ Cronbac's Alpha: للتأكد من ثبات أداة الدراسة.

- ٣- التكرارات والنسب المئوية: لوصف المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة، واستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبانة.
- ٤- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية.
- ٥- اختبار الانحدار الخطي المتدرج لمعرفة أكثر المتغيرات تأثيراً على المتغير التابع.

سادساً: التحليل الإحصائي لخصائص عينة الدراسة بحسب المتغيرات الديموغرافية:

١- توزيع أفراد العينة بحسب متغير المؤهل العلمي:

جدول (3) يوضح التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي

النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمي
٨١.٧٢%	٧٦	بكالوريوس
١٢.٩٠%	١٢	ماجستير
٥.٣٨%	٥	أخرى
١٠٠%	٩٣	المجموع الكلي

يتبين من خلال الجدول السابق أن (٨١.٧٢%) من أفراد عينة الدراسة من المؤهل العلمي (بكالوريوس)، و(١٢.٩٠%) من أفراد عينة الدراسة من المؤهل العلمي (ماجستير)، بينما (٥.٣٨%) من أفراد عينة الدراسة كل من مؤهلات علمية أخرى.

٢- توزيع أفراد العينة بحسب متغير التخصص العلمي:

جدول (4) يوضح التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص العلمي

النسبة المئوية	العدد	التخصص
٦٣.٤٤%	٥٩	محاسبة
١٣.٩٨%	١٣	إدارة أعمال
٢.١٥%	٢	اقتصاد
٦.٤٥%	٦	علوم مصرفية
١٣.٩٨%	١٣	أخرى
١٠٠%	٩٣	المجموع الكلي



يبين الجدول السابق أن (٦٣.٤٤٪) من أفراد عينة الدراسة من التخصص العلمي (محاسبة)، و(١٣.٩٨٪) من أفراد عينة الدراسة من التخصص العلمي (إدارة أعمال)، و(٦.٤٥٪) من أفراد عينة الدراسة من التخصص العلمي (علوم مصرفية)، و(٢.١٥٪) من أفراد عينة الدراسة من التخصص العلمي (اقتصاد)، بينما (١٣.٩٨٪) من أفراد عينة الدراسة من تخصصات علمية أخرى.

٣- توزيع أفراد العينة بحسب متغير سنوات الخبرة:

جدول (٥) يوضح التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
٥ سنوات فأقل	٤٢	٤٥.١٦٪
من ٦ - ١٠ سنوات	١٨	١٩.٣٥٪
من ١١ - ١٥ سنة	٢٠	٢١.٥١٪
أكثر من ١٥ سنة	١٣	١٣.٩٨٪
المجموع الكلي	٩٣	١٠٠٪

يبين الجدول السابق أن (٤٥.١٦٪) من أفراد عينة الدراسة من ذوي سنوات الخبرة (٥ سنوات فأقل)، و(٢١.٥١٪) من أفراد عينة الدراسة من ذوي سنوات الخبرة (من ١١ إلى ١٥ سنة)، و(١٩.٣٥٪) من أفراد عينة الدراسة من ذوي سنوات الخبرة (من ١٦ إلى ١٠ سنوات)، بينما (١٣.٩٨٪) من أفراد عينة الدراسة من ذوي سنوات الخبرة (أكثر من ١٥ سنة).

٤- توزيع أفراد العينة بحسب متغير المستوى الوظيفي:

جدول (٦) يوضح التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة وفقاً لمتغير المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
رئيس أو نائب مجلس الإدارة	٢	٢.١٥٪
مدير مالي	٢	٢.١٥٪
مراجع داخلي	١٤	١٥.٠٥٪
مراجع خارجي	٢٧	٢٩.٠٣٪
أخرى	٤٨	٥١.٦١٪
المجموع الكلي	٩٣	١٠٠٪

يبين الجدول السابق أن (٢٩.٠٣٪) من أفراد عينة الدراسة من المستوى الوظيفي (مراجع خارجي)، و(١٥.٠٥٪) من أفراد عينة الدراسة من المستوى الوظيفي (مراجع داخلي)، و(٢.١٥٪) من أفراد عينة الدراسة من المستوى الوظيفي (مدير مالي) وكذلك نفس النسبة من عينة الدراسة من المستوى الوظيفي (رئيس أو نائب مجلس الإدارة)، بينما (٥١.٦١٪) من أفراد عينة الدراسة من مستويات وظيفية أخرى.

سابعاً: تحليل استجابات عينة الدراسة على عبارات آليات ومحاور الدراسة:

١. تحليل استجابات عينة الدراسة على عبارات المحور الأول: الالتزام بقواعد

حوكمة البنوك

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الموافقة لعبارات المحور، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجداول الآتية:

الآلية الأولى: الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة مجلس الإدارة:

جدول (7) يوضح: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول آلية الالتزام

بتطبيق قواعد حوكمة مجلس الإدارة

البيان	م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	الدلالة اللفظية
7	1	توفير المؤهلات العلمية المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة.	4.26	0.79	85.20%	عالٍ جداً
6	2	حماية البنك من الأعمال غير القانونية لكبار المساهمين الرئيسيين وذوي التأثيرات السلبية على مصلحة البنك أو بقية المساهمين.	4.26	0.72	85.20%	عالٍ
5	3	الفصل بين الوظيفة التنفيذية وعضوية مجلس الإدارة.	4.27	0.81	85.40%	عالٍ جداً
3	4	اعتماد أنظمة الرقابة الداخلية والإشراف عليها.	4.33	0.76	86.60%	عالٍ جداً
4	5	مراجعة فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية سنوياً أو كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك.	4.31	0.64	86.20%	عالٍ جداً
1	6	وجود إدارة مراجعة داخلية تتمتع بالاستقلالية وضمان تجنب أي نوع من التأثير عليها من قبل الإدارة التنفيذية.	4.35	0.62	87.00%	عالٍ جداً
11	7	تشكيل اللجان أو تفويض الإدارة التنفيذية أو أي جهة أخرى للقيام ببعض مهام مجلس الإدارة.	4.03	0.88	80.60%	عالٍ
10	8	ترسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة تجاه البنك وتمثيله لجميع المساهمين.	4.14	0.70	82.80%	عالٍ
2	9	وضع سياسة تنظم وتحدد المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمصالح المرتبطة بهم.	4.34	0.71	86.80%	عالٍ جداً



8	10	التأكد من عدم مشاركة أعضاء مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات عند وجود أي تعارض في المصالح يمنهم من تأدية دورهم في حماية مصالح البنك.	4.20	0.77	84.00%	عالٍ جداً
9	11	فهم الدور الإشرافي والرقابي لأعضاء مجلس الإدارة والالتزامهم بالإخلاص تجاه البنك ومساهمييه وأصحاب المصالح الآخرين وتجاه المجتمع.	4.15	0.74	83.00%	عالٍ
المتوسط العام لجميع عبارات الآلية			4.24	0.49	84.80%	عالٍ جداً

يتبين من الجدول السابق أن متوسطات استجابات عينة الدراسة عن عبارات آلية الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة مجلس الإدارة في البنوك التجارية العاملة في اليمن تراوحت بين متوسط حسابي (٤.٠٣) كحد أدنى و(٤.٣٥) كحد أعلى وبنسبة مئوية تراوحت أيضاً بين (٨٠.٦٠٪) كحد أدنى و(٨٧.٠٠٪) كحد أعلى وتقابل مستوى (عالٍ إلى عالٍ جداً).

وأظهرت النتائج حصول العبارة (٦) والتي تشير إلى أن الالتزام بتطبيق قواعد مجلس الإدارة يؤدي إلى " وجود إدارة مرجعة داخلية تتمتع بالاستقلالية وضمان تجنب أي نوع من التأثير عليها من قبل الإدارة التنفيذية" على أعلى موافقة، حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره (٤.٣٥) بانحراف معياري (٠.٦٢) وبنسبة (٨٧.٠٠٪)، وبمستوى عالٍ جداً.

كما أظهرت النتائج حصول العبارة (٧) والتي تشير إلى أن الالتزام بتطبيق قواعد مجلس الإدارة يؤدي إلى " تشكيل اللجان أو تفويض الإدارة التنفيذية أو أي جهة أخرى للقيام ببعض مهام مجلس الإدارة" على أقل موافقة، حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره (٤.٠٣) بانحراف معياري (٠.٨٨) وبنسبة (٨٠.٦٠٪)، وبمستوى عالٍ.

وإجمالاً فإن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة على عبارات آلية الالتزام بقواعد حوكمة مجلس الإدارة في البنوك التجارية العاملة في اليمن (٤.٢٤) بانحراف معياري (٠.٤٩) وبنسبة (٨٤.٨٠٪) وتمثل مستوى عالٍ جداً.

الآلية الثانية: الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

جدول (8) يوضح: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول آلية الالتزام

بتطبيق قواعد حوكمة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

البيان	م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	الدلالة اللفظية
٩	١	توفر المؤهلات العلمية والعملية لجميع أعضاء اللجان المنبثقة.	4.19	0.77	83.80%	عالي
١	٢	رفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة.	4.41	0.61	88.20%	عالي جداً
١٢	٣	وجود لجنة حوكمة تتمتع بالاستقلالية والصلاحيات.	4.16	0.74	83.20%	عالي
١٠	٤	التنسيق مع لجنة المراجعة للتأكد من الالتزام بنظام الحوكمة.	4.18	0.75	83.60%	عالي
١١	٥	الإشراف على تطبيق نظام الحوكمة ومراجعتها وإقتراح أي تحديث أو تعديل عند الضرورة.	4.16	0.74	83.20%	عالي
١٣	٦	حضور الاجتماعات وتوفير النصاب كي يكون الاجتماع صحيحاً.	4.15	0.78	83.00%	عالي
١٨	٧	وجود لجنة تعيينات ومنح المكافآت والتعويضات تتمتع بالاستقلالية والصلاحيات.	4.04	0.83	80.80%	عالي
٢١	٨	تبني معايير موضوعية لتقييم فاعلية مجلس الإدارة ككل وتقييم أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وكل لجنة من لجانه.	3.74	0.91	74.80%	عالي
٢٠	٩	التأكد من حصول أعضاء مجلس الإدارة على التدريب والتأهيل المستمر.	3.85	1.00	77.00%	عالي
١٩	١٠	عدم السماح لرئيس أي لجنة تفويض صلاحياته لأي شخص آخر.	3.98	0.83	79.60%	عالي
١٧	١١	إعداد نظام عمل خاص بها ويتم المصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة.	4.03	0.85	80.60%	عالي
٤	١٢	وجود لجنة مراجعة تتمتع بالاستقلالية والصلاحيات.	4.28	0.67	85.60%	عالي جداً
٦	١٣	قيام لجنة المراجعة بتقييم فاعلية وكفاية نظم الضبط والرقابة.	4.25	0.69	85.00%	عالي جداً
٥	١٤	مراجعة نتائج تقارير المراجعة الداخلية.	4.28	0.73	85.60%	عالي جداً



تأثير الالتزام بقواعد حوكمة البنوك على الحد من الغش في التقارير المالية د/ حميد عبدالله مسواك

البيان	م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	الدلالة اللفظية
١٦	١٥	أن يكون للجنة المراجعة سلطة الاتصال المباشر بالمراجع الخارجي والاجتماع معه بدون حضور الإدارة.	4.12	0.87	82.40%	عالٍ
١٤	١٦	توثيق وتصنيف محاضر إجتماعات اللجان أصولياً.	4.13	0.71	82.60%	عالٍ
١٥	١٧	أن لا يتكرر الأعضاء في أكثر من لجنتين ولا يكون الشخص رئيساً إلا للجنة واحدة فقط.	4.13	0.82	82.60%	عالٍ
٨	١٨	وجود لجنة إدارة مخاطر تتمتع بالإستقلالية والصلاحيات.	4.20	0.83	84.00%	عالٍ جداً
٧	١٩	مراجعة استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر قبل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.	4.23	0.68	84.60%	عالٍ جداً
٣	٢٠	مراقبة مدى إلتزام إدارة المخاطر بالمعايير الصادرة عن لجنة بازل والخاصة بإدارة المخاطر.	4.31	0.71	86.20%	عالٍ جداً
٢	٢١	مراجعة وإبداء الرأي أمام مجلس الإدارة حول سقوف المخاطر والحالات الإستثنائية التي تطرأ عليها.	4.33	0.68	86.60%	عالٍ جداً
		المتوسط العام لجميع عبارات الآلية	4.15	0.54	83.00%	عالٍ

يتبين من الجدول السابق أن متوسطات استجابات عينة الدراسة عن عبارات آلية الإلتزام بتطبيق قواعد حوكمة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة في البنوك التجارية العاملة في اليمن تراوحت بين متوسط حسابي (٣.٧٤) كحد أدنى و (٤.٤١) كحد أعلى وبنسبة مئوية تراوحت أيضاً بين (٧٤.٨٠%) كحد أدنى و (٨٨.٢٠%) كحد أعلى وتقابل مستوى (عالٍ إلى عالٍ جداً).

وأظهرت النتائج حصول العبارة (٢) والتي تشير إلى أن الإلتزام بتطبيق قواعد حوكمة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة يؤدي إلى "رفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة" على أعلى موافقة، حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره (٤.٤١) بانحراف معياري (٠.٦١) وبنسبة (٨٨.٢٠%)، وبمستوى عالٍ جداً.

كما أظهرت النتائج حصول العبارة (٨) والتي تشير إلى أن الإلتزام بتطبيق قواعد حوكمة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة يؤدي إلى "تبني معايير موضوعية لتقييم فاعلية مجلس الإدارة ككل وتقييم أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة

وكل لجنة من لجانه" على أقل موافقة، حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره (٣.٧٤) بانحراف معياري (٠.٩١) ونسبة (٧٤.٨٠٪)، وبمستوى عالٍ. وإجمالاً فإن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة على عبارات آلية الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة في البنوك التجارية العاملة في اليمن (٤.١٥) بانحراف معياري (٠.٥٤) ونسبة (٨٣.٠٠٪) وتمثل مستوى عالٍ.

الآلية الثالثة: الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الإدارة التنفيذية:

جدول (9) يوضح: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول آلية الالتزام

بتطبيق قواعد حوكمة الإدارة التنفيذية

البيان	م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	الدلالة اللفظية
١	١	توفر المؤهلات العلمية والعملية والمهارات العالية.	4.33	0.76	86.60%	عالٍ جداً
٨	٢	إعداد هيكل تنظيمي وتطويره كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك.	4.20	0.70	84.00%	عالٍ جداً
٩	٣	الالتزام باللوائح التنظيمية وتوجيهات مجلس الإدارة ذات الصلة.	4.17	0.64	83.40%	عالٍ
٤	٤	تنفيذ العمليات بشكل سليم وفقاً للسياسات والخطط التي وضعها مجلس الإدارة.	4.26	0.64	85.20%	عالٍ جداً
٧	٥	توفير معلومات كافية بشأن عملياتها إلى جميع أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة.	4.20	0.62	84.00%	عالٍ جداً
١٠	٦	إعداد الإجراءات المناسبة لاجتماعات مجلس الإدارة.	4.16	0.73	83.20%	عالٍ
١١	٧	إعداد استراتيجية العمل والأهداف والسياسات وتطويرها.	4.08	0.63	81.60%	عالٍ
٥	٨	إعداد الموازنة التقديرية والفعلية وخطة الأنشطة والأعمال.	4.26	0.71	85.20%	عالٍ جداً
٣	٩	تنفيذ سياسات الامتثال والمخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.	4.29	0.80	85.80%	عالٍ جداً
٦	١٠	توفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية لضمان جودة وشفافية البيانات والمعلومات المالية.	4.22	0.69	84.40%	عالٍ جداً
٨	١١	تسهيل مهام المراجعة الداخلية والخارجية ومفتشي	4.20	0.70	84.00%	عالٍ جداً



تأثير الالتزام بقواعد حوكمة البنوك على الحد من الغش في التقارير المالية د/ حميد عبدالله مسواك

الترتيب	م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	الدلالة اللفظية
		البنك المركزي والتعاون معهم وتزويدهم بما يطلبونه من بيانات ومعلومات ومستندات للقيام بمهامهم.				
٢	١٢	وضع سياسة وظيفة الامتثال والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة.	4.28	0.76	85.60%	عالٍ جداً
		المتوسط العام لجميع عبارات الآلية	4.22	0.48	84.40%	عالٍ جداً

يتبين من الجدول السابق أن متوسطات استجابات عينة الدراسة عن عبارات آلية الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الإدارة التنفيذية في البنوك التجارية العاملة في اليمن تراوحت بين متوسط حسابي (٤.٠٨) كحد أدنى و(٤.٣٣) كحد أعلى ونسبة مئوية تراوحت أيضاً بين (٨١.٦٠%) كحد أدنى و(٨٦.٦٠%) كحد أعلى وتقابل مستوى (عالٍ إلى عالٍ جداً).

وأظهرت النتائج حصول العبارة (١) والتي تشير إلى أن الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الإدارة التنفيذية يؤدي إلى "توفر المؤهلات العلمية والعملية والمهارات العالية" على أعلى موافقة، حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره (٤.٣٣) بانحراف معياري (٠.٧٦) ونسبة (٨٦.٢٠%)، وبمستوى عالٍ جداً.

كما أظهرت النتائج حصول العبارة (٧) والتي تشير إلى أن الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الإدارة التنفيذية يؤدي إلى "إعداد استراتيجية العمل والأهداف والسياسات وتطويرها" على أقل موافقة، حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره (٤.٠٨) بانحراف معياري (٠.٦٣) ونسبة (٨١.٦٠%)، وبمستوى عالٍ.

وإجمالاً فإن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة على عبارات آلية الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الإدارة التنفيذية في البنوك التجارية العاملة في اليمن (٤.٢٢) بانحراف معياري (٠.٤٨) ونسبة (٨٤.٤٠%) وتمثل مستوى عالٍ جداً.

الآلية الرابعة: الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة بيئة الضبط والرقابة الداخلية:

جدول (10) يوضح: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول آلية الالتزام

بتطبيق قواعد حوكمة بيئة الضبط والرقابة الداخلية

الترتيب	م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	الدلالة الإحصائية
١	١	وجود أنظمة ضبط ورقابة داخلية فعالة.	4.51	0.64	90.20%	عالٍ جداً
٢	٢	مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المراجع الداخلي والمراجع الخارجي مرة واحدة على الأقل سنوياً.	4.34	0.73	86.80%	عالٍ جداً
٤	٣	تضمن المجلس التقرير السنوي للبنك تقريراً حول كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.	4.28	0.61	85.60%	عالٍ جداً
٩	٤	تطبيق السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والقوانين المنظمة للعمل المصرفي والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي.	4.19	0.66	83.80%	عالٍ
١٢	٥	التأكد من تطبيق تعليمات ولوائح البنك وأنظمتها الداخلية.	4.16	0.63	83.20%	عالٍ
١٣	٦	إقتراح ومعالجة أوجه القصور في النظم المالية والإدارية والفنية.	4.10	0.57	82.00%	عالٍ جداً
٣	٧	رفع تقارير المراجعة الداخلية إلى مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة.	4.31	0.71	86.20%	عالٍ جداً
٨	٨	توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة المراجعة الداخلية ضمن ميثاق المراجعة الداخلية المعتمد من مجلس الإدارة.	4.26	0.74	85.20%	عالٍ جداً
٧	٩	مراجعة كافة إدارات وأقسام وفروع البنك وكافة الأنشطة والمخاطر والبيانات المالية والحسابات الختامية.	4.26	0.67	85.20%	عالٍ جداً
٥	١٠	الإحتفاظ بتقارير وأوراق العمل الخاصة بها بشكل منظم وأمن.	4.28	0.71	85.60%	عالٍ جداً
١١	١١	إتمام عملية المراجعة الداخلية وفق برامج مراجعة شاملة ومهنية مناسبة توافق أحدث معايير وأدلة المراجعة الداخلية الدولية.	4.17	0.75	83.40%	عالٍ
٦	١٢	وجود وظيفة إمتثال دائمة وفعالة لدى كل بنك تتبع مجلس الإدارة.	4.27	0.72	85.40%	عالٍ جداً
١٠	١٣	وجود وظيفة إدارة مخاطر دائمة وفعالة تتبع مجلس الإدارة.	4.18	0.75	83.60%	عالٍ
		المتوسط العام لجميع عبارات الآلية	4.25	0.48	85.00%	عالٍ جداً

يتبين من الجدول السابق أن متوسطات استجابات عينة الدراسة عن عبارات آلية

الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة بيئة الضبط والرقابة الداخلية في البنوك التجارية



العاملة في اليمن تراوحت بين متوسط حسابي (٤.١٠) كحد أدنى و (٤.٥١) كحد أعلى وبنسبة مئوية تراوحت أيضاً بين (٨٢.٠٠) كحد أدنى و (٩٠.٢٠) كحد أعلى وتقابل مستوى (عالٍ إلى عالٍ جداً).

وأظهرت النتائج حصول العبارة (١) والتي تشير إلى أن الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة بيئة الضبط والرقابة الداخلية يؤدي إلى "وجود أنظمة ضبط ورقابة داخلية فعالة" على أعلى موافقة، حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره (٤.٥١) بانحراف معياري (٠.٦٤) وبنسبة (٩٠.٢٠)، وبمستوى عالٍ جداً.

كما أظهرت النتائج حصول العبارة (٦) والتي تشير إلى أن الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة بيئة الضبط والرقابة الداخلية يؤدي إلى "اقتراح ومعالجة أوجه القصور في النظم المالية والإدارية والفضية" على أقل موافقة، حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره (٤.١٠) بانحراف معياري (٠.٥٧) وبنسبة (٨٢.٠٠)، وبمستوى عالٍ.

وإجمالاً فإن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة على عبارات آلية الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة بيئة الضبط والرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في اليمن (٤.٢٥) بانحراف معياري (٠.٤٨) وبنسبة (٨٥.٠٠) وتمثل مستوى عالٍ جداً.

الآلية الخامسة: الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الإفصاح والشفافية:

جدول (11) يوضح: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول آلية الالتزام

بتطبيق قواعد حوكمة الإفصاح والشفافية

البيان	م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	الدلالة اللفظية
٥	١	جذب رؤوس الأموال وتعزيز الثقة بالبنك.	4.29	0.73	85.80%	عالٍ جداً
٦	٢	مساعدة متخذي القرارات على اتخاذ القرارات السليمة.	4.26	0.71	85.20%	عالٍ جداً
٣	٣	إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) والقوانين النافذة ذات العلاقة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي.	4.31	0.64	86.20%	عالٍ جداً
٨	٤	نشر مجلس الإدارة المعلومات المالية وغير المالية	4.20	0.70	84.00%	عالٍ جداً

البيان	م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	الدلالة اللفظية
		والتقارير المالية على الموقع الإلكتروني للبنك والوسائل الأخرى في الوقت المحدد.				
٧	٥	تقديم معلومات دقيقة وموضوعية قابلة للفهم والمقارنة.	4.25	0.65	85.00%	عالٍ جداً
١	٦	الالتزام مجلس الإدارة بالإفصاح عن الأحداث الجوهرية في القوائم المالية.	4.39	0.64	87.80%	عالٍ جداً
١٢	٧	معرفة معلومات عن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة.	4.15	0.78	83.00%	عالٍ
٢	٨	الإفصاح عن أهداف البنك ومواثيق وسياسات العمل والأخلاقيات.	4.33	0.77	86.60%	عالٍ جداً
٤	٩	معرفة مدى امتثال البنك بتطبيق السياسات والإجراءات المتعلقة بالحوكمة.	4.30	0.72	86.00%	عالٍ جداً
١٠	١٠	تحديد معايير الأداء المعتمدة لتقييم فعالية مجلس الإدارة ككل وفعالية كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة.	4.20	0.75	84.00%	عالٍ جداً
١١	١١	تحديد سياسات البنك المتعلقة بتعارض المصالح، وكيفية إدارة البنك لحالات التعارض التي لا تنسجم مع تلك السياسات.	4.15	0.64	83.00%	عالٍ
١٣	١٢	معرفة عدد اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة.	3.94	0.80	78.80%	عالٍ
٨	١٣	الإفصاح عن التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والشركات التابعة لهم والمصالح المرتبطة بهم بشكل مباشر أو غير مباشر.	4.20	0.70	84.00%	عالٍ جداً
٩	١٤	توفير ملخص عن أهم التغيرات الاقتصادية وتأثيرها على البنك.	4.20	0.73	84.00%	عالٍ جداً
		المتوسط العام لجميع عبارات الآلية	4.23	0.48	84.60%	عالٍ جداً

يتبين من الجدول السابق أن متوسطات استجابات عينة الدراسة عن عبارات الآلية الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الإفصاح والشفافية في البنوك التجارية العاملة في اليمن تراوحت بين متوسط حسابي (٣.٩٤) كحد أدنى و(٤.٣٩) كحد أعلى وبنسبة مئوية تراوحت أيضاً بين (٧٨.٨٠٪) كحد أدنى و(٨٧.٨٠٪) كحد أعلى وتقابل مستوى (عالٍ إلى عالٍ جداً).

وأظهرت النتائج حصول العبارة (٦) والتي تشير إلى أن الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الإفصاح والشفافية يؤدي إلى "الالتزام مجلس الإدارة بالإفصاح عن الأحداث

الجوهرية في القوائم المالية" على أعلى موافقة، حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره (٤.٣٩) بانحراف معياري (٠.٦٤) ونسبة (٨٧.٨٠٪)، وبمستوى عالٍ جداً. كما أظهرت النتائج حصول العبارة (١٢) والتي تشير إلى أن الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الإفصاح والشفافية يؤدي إلى " معرفة عدد اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة" على أقل موافقة، حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره (٣.٩٤) بانحراف معياري (٠.٨٠) ونسبة (٧٨.٨٠٪)، وبمستوى عالٍ. وإجمالاً فإن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة على عبارات آلية الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الإفصاح والشفافية في البنوك التجارية العاملة في اليمن (٤.٢٣) بانحراف معياري (٠.٤٨) ونسبة (٨٤.٦٠٪) وتمثل مستوى عالٍ جداً.

الآلية السادسة: الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة حقوق المساهمين:

جدول (12) يوضح: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول آلية الالتزام

بتطبيق قواعد حوكمة حقوق المساهمين

الترتيب	م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	الدلالة اللغوية
١	١	حماية حقوق المساهمين وتسهيل ممارسة حقوقهم.	4.45	0.63	89.00%	عالٍ جداً
٢	٢	حضور المساهمين اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية والاشتراك في مداواتها والتصويت على قراراتها.	4.35	0.69	87.00%	عالٍ جداً
٥	٣	توفير قنوات اتصال فعالة ووسائل متنوعة للتواصل مع جميع مساهمين البنك.	4.24	0.71	84.80%	عالٍ جداً
٧	٤	حث المساهمين على المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية وتقديم المقترحات المتعلقة بأداء البنك وتطوير عملياته.	4.19	0.77	83.80%	عالٍ
٦	٥	حق المساهم في ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والاستفسار عن مؤهلاتهم وخبراتهم وقدرتهم على أداء عملهم.	4.19	0.71	83.80%	عالٍ
٣	٦	تزويد المساهمين بجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة والتقارير المرفقة به قبل فترة من الاجتماع وبما يتفق مع القوانين النافذة ذات العلاقة.	4.32	0.74	86.40%	عالٍ جداً
٥	٧	إعداد تقرير بعد انتهاء أي اجتماع للجمعية العامة لاطلاع المساهمين حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج المترتبة عنه.	4.24	0.71	84.80%	عالٍ جداً

البيان	م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	الدلالة اللفظية
٤	٨	توفير آلية محددة لدى البنك تضمن ممارسة المساهمين لحقوقهم وحصولهم على المعلومات المناسبة دون تأخير.	4.31	0.75	86.20%	عالٍ جداً
		المتوسط العام لجميع عبارات الآلية	4.29	0.57	85.80%	عالٍ جداً

يتبين من الجدول السابق أن متوسطات استجابات عينة الدراسة عن عبارات آلية الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة حقوق المساهمين في البنوك التجارية العاملة في اليمن تراوحت بين متوسط حسابي (٤.١٩) كحد أدنى و(٤.٤٥) كحد أعلى وبنسبة مئوية تراوحت أيضاً بين (٨٣.٨٠٪) كحد أدنى و(٨٩.٠٠٪) كحد أعلى وتقابل مستوى (عالٍ إلى عالٍ جداً).

وأظهرت النتائج حصول العبارة (١) والتي تشير إلى أن الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة حقوق المساهمين يؤدي إلى " حماية حقوق المساهمين وتسهيل ممارسة حقوقهم " على أعلى موافقة، حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره (٤.٤٥) بانحراف معياري (٠.٦٣) وبنسبة (٨٩.٠٠٪)، وبمستوى عالٍ جداً.

كما أظهرت النتائج حصول العبارة (٤) والتي تشير إلى أن الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة حقوق المساهمين يؤدي إلى " حث المساهمين على المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية وتقديم المقترحات المتعلقة بأداء البنك وتطوير عملياته " على أقل موافقة، حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره (٤.١٩) بانحراف معياري (٠.٧٧) وبنسبة (٨٣.٨٠٪)، وبمستوى عالٍ.

وإجمالاً فإن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة على عبارات آلية الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة حقوق المساهمين في البنوك التجارية العاملة في اليمن (٤.٢٩) بانحراف معياري (٠.٥٧) وبنسبة (٨٥.٨٠٪) وتمثل مستوى عالٍ جداً.

الآلية السابعة: الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة أصحاب المصالح:

جدول (13) يوضح: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول آلية الالتزام

بتطبيق قواعد حوكمة أصحاب المصالح

البيان	م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	الدلالة اللفظية
١	١	تحديد أدوار الأطراف الأخرى ذات المصالح والمحافظة على حقوقهم.	4.38	0.67	87.60%	عالٍ جداً
٣	٢	توفير معلومات كافية لأصحاب المصالح	4.24	0.65	84.80%	عالٍ جداً



تأثير الالتزام بقواعد حوكمة البنوك على الحد من الغش في التقارير المالية د/ حميد عبدالله مسواك

البيان	م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	الدلالة اللفظية
		تمكنهم من المشاركة في تقييم نظام الحوكمة في البنك.				
٤	٣	حرص البنك على اتخاذ الإجراءات المعالجة لأي خلل في حقوق الأطراف ذات الصلة.	4.23	0.69	84.60%	عالٍ جداً
٨	٤	توفير بيئة عمل آمنة وصحية للموظفين.	4.17	0.77	83.40%	عالٍ
٩	٥	التواصل بين الأطراف ذات المصالح ومجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية من قبل الإدارة التنفيذية.	4.15	0.78	83.00%	عالٍ
٦	٦	حق الأطراف ذات المصالح في الوصول إلى المعلومات التي تضمن حماية مصالحهم، كل حسب علاقته بالبنك.	4.23	0.75	84.60%	عالٍ جداً
٥	٧	العمل على تلبية متطلبات السلطة الرقابية والإشرافية على أكمل وجه.	4.23	0.74	84.60%	عالٍ جداً
٢	٨	الالتزام بالبنك بالشفافية والموضوعية في الإفصاح عن جميع الأمور الهامة التي تؤثر على أدائه.	4.26	0.78	85.20%	عالٍ جداً
٧	٩	إعداد البنك برامج تتناول المسؤولية الاجتماعية معتمدة من قبل مجلس الإدارة.	4.18	0.79	83.60%	عالٍ
		المتوسط العام لجميع عبارات الآلية	4.23	0.59	84.60%	عالٍ جداً

يتبين من الجدول السابق أن متوسطات استجابات عينة الدراسة عن عبارات آلية الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة أصحاب المصالح في البنوك التجارية العاملة في اليمن تراوحت بين متوسط حسابي (٤.١٥) كحد أدنى و(٤.٣٩) كحد أعلى ونسبة مئوية تراوحت أيضاً بين (٨٣.٠٠٪) كحد أدنى و(٨٧.٦٠٪) كحد أعلى وتقابل مستوى (عالٍ إلى عالٍ جداً).

وأظهرت النتائج حصول العبارة (١) والتي تشير إلى أن الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة أصحاب المصالح يؤدي إلى "تحديد أدوار الأطراف الأخرى ذات المصالح والمحافظة على حقوقهم" على أعلى موافقة، حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره (٤.٣٨) بانحراف معياري (٠.٦٧) ونسبة (٨٧.٦٠٪)، وبمستوى عالٍ جداً.

كما أظهرت النتائج حصول العبارة (٥) والتي تشير إلى أن الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة أصحاب المصالح يؤدي إلى "التواصل بين الأطراف ذات المصالح ومجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية من قبل الإدارة

التنفيذية" على أقل موافقة، حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره (٤.١٥) بانحراف معياري (٠.٧٨) ونسبة (٨٣.٠٠٪)، ويمثل مستوى عالٍ. وإجمالاً فإن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة على عبارات آلية الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة أصحاب المصالح في البنوك التجارية العاملة في اليمن (٤.٢٣) بانحراف معياري (٠.٥٩) ونسبة (٨٤.٦٠٪) وتمثل مستوى عالٍ جداً. وفيما يلي تلخيص لاستجابات عينة الدراسة على محور الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة في البنوك اليمنية بالجدول الآتي:

جدول (14) يوضح: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات عينة الدراسة

حول الالتزام بقواعد حوكمة البنوك

الترتيب	م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	الدلالة اللفظية
٢	١	الالتزام بقواعد حوكمة مجلس الإدارة.	4.24	0.49	84.80%	عالٍ جداً
٧	٢	الالتزام بقواعد حوكمة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.	4.15	0.54	83.00%	عالٍ
٦	٣	الالتزام بقواعد حوكمة الإدارة التنفيذية.	4.22	0.48	84.40%	عالٍ جداً
٣	٤	الالتزام بقواعد حوكمة بيئة الضبط والرقابة الداخلية.	4.25	0.48	85.00%	عالٍ جداً
٤	٥	الالتزام بقواعد حوكمة الإفصاح والشفافية.	4.23	0.48	84.60%	عالٍ جداً
١	٦	الالتزام بقواعد حوكمة حقوق المساهمين.	4.29	0.57	85.80%	عالٍ جداً
٥	٧	الالتزام بقواعد حوكمة أصحاب المصالح.	4.23	0.59	84.60%	عالٍ جداً
		المتوسط العام لجميع الآليات	4.23	0.42	84.60%	عالٍ جداً

يتبين من الجدول السابق أن المتوسط الإجمالي للمحور كان (٤.٢٣) بانحراف معياري (٠.٤٢) ونسبة (٨٤.٦٠٪) ويمثل مستوى موافقة عالية. وأظهرت النتائج أن ترتيب آليات المحور وفقاً للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كانت على النحو الآتي: احتلت آلية الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة حقوق المساهمين على الترتيب الأول، يليه آلية الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة مجلس الإدارة، يليه بالترتيب الثالث آلية الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة بيئة الضبط والرقابة الداخلية، وبالترتيب الرابع جاء آلية الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الإفصاح والشفافية، وبالترتيب الخامس آلية الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة أصحاب المصالح، أما بالترتيب السادس فكان آلية الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة



الإدارة التنفيذية، وبالترتيب السابع والأخير كان آلية الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

٢. تحليل استجابات عينة الدراسة حول عبارات محور الغش في التقارير المالية

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الموافقة لعبارات المحور، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (15) يوضح: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول محور الغش في التقارير المالية

البيان	م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	الدلالة اللفظية
٣	١	توافر المهارات والقدرات والمعارف المتخصصة في منع حالات الغش.	4.44	0.74	88.80%	عالٍ جداً
١	٢	استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة لمكافحة حالات الغش في بيئة الأعمال الإلكترونية.	4.51	0.69	90.20%	عالٍ
٤	٣	توافر المهارات في فحص واكتشاف واستخراج الأدلة الإلكترونية لحالات الغش في بيئة الأعمال الإلكترونية.	4.41	0.73	88.20%	عالٍ جداً
١١	٤	توافر المهارات والقدرات والمعارف اللازمة للتعامل مع أساليب الغش المتعددة.	4.34	0.74	86.80%	عالٍ جداً
١٢	٥	توافر مهارات تقديم الخدمات الاستشارية والقانونية والقضائية فيما يتعلق بحالات الغش.	4.31	0.75	86.20%	عالٍ جداً
١١	٦	توافر المهارات المتخصصة في فحص كل جرائم قرصنة الإنترنت.	4.34	0.74	86.80%	عالٍ جداً
١٠	٧	تشكيل لجنة مراجعة داخلية مستقلة تكون مشرفة على العمل المالي والإداري وتقديم تقاريرها إلى مجلس الإدارة.	4.34	0.68	86.80%	عالٍ جداً
٨	٨	تفعيل الأنظمة المحاسبية بما يتلاءم مع طبيعة العمل الذي تؤديه.	4.38	0.74	87.60%	عالٍ جداً
٥	٩	جعل القيادات الإدارية والمالية والرقابية من الذين يمتلكون كفاءة عالية ومهنية في مجال تخصصهم.	4.39	0.69	87.80%	عالٍ جداً
٦	١٠	تغيير الأرقام السرية لشبكة المعلومات الإلكترونية للشركة بين فترة وأخرى من أجل عد اختراقها.	4.39	0.71	87.80%	عالٍ جداً
٩	١١	وجود دليل للعقوبات التأديبية على العاملين الذين يمارسون الغش.	4.37	0.72	87.40%	عالٍ جداً
٧	١٢	تبني سياسات تشجع الموظفين بالالتزام بالأمانة والمصادقية والنزاهة في إعداد التقارير المالية.	4.38	0.67	87.60%	عالٍ جداً
٢	١٣	إقامة دورات تدريبية وتطويرية تساهم في رفع كفاءة السلوك المهني والعملي للعاملين.	4.48	0.67	89.60%	عالٍ جداً
		المتوسط العام لجميع عبارات المحور	4.39	0.56	87.80%	عالٍ جداً

يتبين من الجدول السابق أن متوسطات استجابات عينة الدراسة عن عبارات محور طرق الحد من الغش في التقارير المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن تراوحت بين متوسط حسابي (٤.٣١) كحد أدنى و(٤.٥١) كحد أعلى وبنسبة مئوية تراوحت أيضاً بين (٨٦.٢٠٪) كحد أدنى و(٨٨.٢٠٪) كحد أعلى وتقابل مستوى (عالٍ جداً) لكافة عبارات المحور

وأظهرت النتائج أن أعلى الطرق للحد من الغش في التقارير المالية تمثلت في العبارة (٢) والتي نصها " استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة لمكافحة حالات الغش في بيئة الأعمال الإلكترونية"، حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره (٤.٥١) بانحراف معياري (٠.٦٩) وبنسبة (٩٠.٢٠٪)، وبمستوى عالٍ جداً.

كما أظهرت النتائج أن أقل الطرق للحد من الغش في التقارير المالية تمثلت في العبارة (٥) والتي نصها " توافر مهارات تقديم الخدمات الاستشارية والقانونية والقضائية فيما يتعلق بحالات الغش"، حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره (٤.٣١) بانحراف معياري (٠.٧٤) وبنسبة (٨٦.٨٠٪)، وبمستوى عالٍ جداً.

وإجمالاً فإن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة لطرق الحد من الغش في التقارير المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن (٤.٣٩) بانحراف معياري (٠.٥٦) وبنسبة (٨٧.٨٠٪) وتمثل مستوى عالٍ جداً.

المبحث الخامس

اختبار فرضيات الدراسة

اختبار صحة الفرضية الرئيسية: والتي نصها:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بقواعد حوكمة البنوك على الحد من الغش في التقارير المالية.

تضم هذه الفرضية كما سبق ذكرها سبع فرضيات جزئية تم اختبار كل واحدة منها على حدة، بالاعتماد على معامل الارتباط (R) لتحديد طبيعة وقوة العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع، بالإضافة إلى معامل التحديد (R^2) الذي

يوضح النسبة التي يؤثر بها المتغير المستقل في المتغير التابع، إضافة إلى قيمة بيتا (β) التنبؤية والتي توضح نسبة التحسن الذي قد يحدث في المتغير التابع نتيجة لتحديث أو تطوير المتغير المستقل، وحتى نتمكن من معرفة نموذج الانحدار الخطي البسيط ونتأكد من كفاءته، يتم التأكد من معنوية اختبار (T-test) واختبار فيشر (F). وقد تناولت الباحثات اختبار فرضية الرئيسية ككل، ثم تناولت تأثير كل آلية من آليات المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة البنوك) على المتغير التابع (الحد من الغش في التقارير المالية) على حدة كما نصت عليها الفرضيات الفرعية، وتناولت الباحثات ذلك بشيء من التفصيل:

جدول (16): معامل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة البنوك)

والمتغير التابع (الحد من الغش في التقارير المالية)

الحد من الغش في التقارير المالية							المتغير المستقل: الالتزام بقواعد حوكمة البنوك
معامل الانحدار ونتائج اختبار (T)			نتائج اختبار التباين (ANOVA)		ملخص النموذج		
مستوى الدلالة Sig.	قيمة (T)	معامل الانحدار Beta	مستوى الدلالة Sig.	قيمة (F)	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	
٠.٠٠٠	١١.٨٠٨	١.٠٣٠	٠.٠٠٠	١٣٩.٤٣٣	٠.٦٠٥	٠.٧٧٨	

من خلال الجدول السابق، أظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط وجود علاقة دالة إحصائية لدور المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة البنوك) على المتغير التابع (الحد من الغش في التقارير المالية)، إذ بلغ معامل الارتباط ($R=0.778$) وهو معامل ارتباط موجب وذو علاقة طردية كبيرة دالة إحصائية، كما تشير نتائج معامل التحديد الذي بلغت قيمته ($R^2=0.605$) أن ٦٠.٥٪ من التغيرات (التباين) الحاصلة في الحد من الغش في التقارير المالية ترجع أساساً عن المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة البنوك)، أما (٣٩.٥٪) من البواقي للتباين في التغيرات التي تحدث في الحد من الغش في التقارير المالية ترجع إلى متغيرات أخرى لم يتطرق لها النموذج، كما بلغت درجة التأثير التنبؤية (معامل الانحدار) ($\beta=1.030$) وهذا

يعني أن العمل على تحسين في ممارسة الالتزام بقواعد حوكمة البنوك بوحدة واحدة ينتج عنه تحسن في الحد من الغش في التقارير المالية بمقدار ١,٣٠٪.

كما يؤكد معنوية أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، قيمة F المحسوبة، حيث بلغت (١٣٩.٤٣٣)، وكذلك قيمة T المحسوبة والبالغة (١١.٨٠٨) وبمستوى دلالة (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (٠.٠٥).

مما سبق ومن خلال معامل الارتباط بين المتغيرين (R)، ومعامل التحديد (R^2)، ومعامل الانحدار (β) وقيمة (F) وقيمة (T) ومستوى الدلالة الإحصائية، وبناءً على ما سبق يتم رفض الفرضية الصفرية (العدمية) وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بقواعد حوكمة البنوك على الحد من الغش في التقارير المالية، وأن مستوى ذلك التأثير كبير.

كما تم التأكد من تأثير آليات المتغير المستقل على المتغير التابع وفقاً للفرضيات الفرعية، كما يلي:

أولاً: اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بقواعد حوكمة مجلس الإدارة على الحد من الغش في التقارير المالية.

لاختبار صحة الفرضية، استخدم اختبار الانحدار الخطي البسيط، للتأكد من أثر المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة مجلس الإدارة) على المتغير التابع (الحد من الغش في التقارير المالية).

وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول الآتي:

جدول (17): معامل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة مجلس

الإدارة) والمتغير التابع (الحد من الغش في التقارير المالية)

الحد من الغش في التقارير المالية							المتغير المستقل: الالتزام بقواعد حوكمة مجلس الإدارة
معامل الانحدار ونتائج اختبار (T)			نتائج اختبار التباين (ANOVA)		ملخص النموذج		
مستوى الدلالة Sig.	قيمة (T)	معامل الانحدار Beta	مستوى الدلالة Sig.	قيمة (F)	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	
٠.٠٠٠	٥.٢٩٧	٠.٥٥٥	٠.٠٠٠	٢٨.٠٥٩	٠.٢٣٦	٠.٤٨٥	

من خلال الجدول السابق، أظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط وجود علاقة دالة إحصائياً لدور المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة مجلس الإدارة) على المتغير التابع (الحد من الغش في التقارير المالية)، إذ بلغ معامل الارتباط ($R=0.485$) وهو معامل ارتباط موجب وذو علاقة طردية متوسطة دالة إحصائياً، كما تشير نتائج معامل التحديد الذي بلغت قيمته ($R^2=0.236$) أن ٢٣.٦٪ من التغيرات (التباين) الحاصلة في الحد من الغش في التقارير المالية ترجع أساساً عن المتغير المستقل للالتزام بقواعد حوكمة مجلس الإدارة، أما (٧٦.٤٪) من البواقي للتباين في التغيرات التي تحدث في الحد من الغش في التقارير المالية ترجع إلى متغيرات أخرى لم يتطرق لها النموذج، كما بلغت درجة التأثير التنبؤية (معامل الانحدار) ($\beta=0.555$) وهذا يعني أن العمل على تحسين في ممارسة الالتزام بقواعد حوكمة مجلس الإدارة بوحدة واحدة ينتج عنه تحسن في الحد من الغش في التقارير المالية بمقدار ٥٥.٥٪.

كما يؤكد معنوية أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، قيمة F المحسوبة، حيث بلغت (٢٨.٠٥٩)، وكذلك قيمة T المحسوبة والبالغة (٥.٢٩٧) وبمستوى دلالة (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (٠.٠٥).

مما سبق ومن خلال معامل الارتباط بين المتغيرين (R)، ومعامل التحديد (R^2)، ومعامل الانحدار (β) وقيمة (F) وقيمة (T) ومستوى الدلالة الإحصائية، وبناءً على ما سبق يتم رفض الفرضية الصفرية (العدمية) وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بقواعد حوكمة مجلس الإدارة على الحد من الغش في التقارير المالية، وأن مستوى ذلك التأثير متوسط.

ثانياً: اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بقواعد حوكمة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على الحد من الغش في التقارير المالية.

لاختبار صحة الفرضية، أستخدم اختبار الانحدار الخطي البسيط، للتأكد من أثر المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة) على المتغير التابع (الحد من الغش في التقارير المالية). وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول الآتي:

جدول (١٨): معامل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة) والمتغير التابع (الحد من الغش في التقارير المالية)

الحد من الغش في التقارير المالية							المتغير المستقل: الالتزام بقواعد حوكمة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
معامل الانحدار ونتائج اختبار (T)			نتائج اختبار التباين (ANOVA)		ملخص النموذج		
مستوى الدلالة Sig.	قيمة (T)	معامل الانحدار Beta	مستوى الدلالة Sig.	قيمة (F)	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	
٠.٠٠٠	٩.٣٧٨	٠.٧٢٩	٠.٠٠٠	٨٧.٩٤٨	٠.٤٩١	٠.٧٠١	

من خلال الجدول السابق، أظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط وجود علاقة دالة إحصائياً لدور المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة) على المتغير التابع (الحد من الغش في التقارير المالية)، إذ بلغ معامل الارتباط ($R=0.701$) وهو معامل ارتباط موجب وذو علاقة طردية كبيرة دالة إحصائياً، كما تشير نتائج معامل التحديد الذي بلغت قيمته ($R^2=0.491$) أن ٤٩.١٪ من التغيرات (التباين) الحاصلة في الحد من الغش في التقارير المالية ترجع أساساً عن المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة)، أما (٥٠.١٪) من البواقي للتباين في التغيرات التي تحدث في الحد من الغش في التقارير المالية ترجع إلى متغيرات أخرى لم يتطرق لها النموذج، كما بلغت درجة التأثير التنبؤية (معامل الانحدار) ($\beta=0.729$) وهذا يعني أن العمل على تحسين في ممارسة الالتزام بقواعد حوكمة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بوحدة واحدة ينتج عنه تحسن في الحد من الغش في التقارير المالية بمقدار ٧٢.٩٪.

كما يؤكد معنوية أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، قيمة F المحسوبة، حيث بلغت (٨٧.٩٤٨)، وكذلك قيمة T المحسوبة والبالغة (٩.٣٧٨) وبمستوى دلالة (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (٠.٠٥).

مما سبق ومن خلال معامل الارتباط بين المتغيرين (R)، ومعامل التحديد (R^2)، ومعامل الانحدار (β) وقيمة (F) وقيمة (T) ومستوى الدلالة الإحصائية، وبناءً على ما سبق يتم رفض الفرضية الصفرية (العدمية) وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بقواعد حوكمة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على الحد من الغش في التقارير المالية، وأن مستوى ذلك التأثير كبير.

ثالثاً: اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بقواعد حوكمة الإدارة التنفيذية على الحد من الغش في التقارير المالية.

لاختبار صحة الفرضية، أستخدم اختبار الانحدار الخطي البسيط، للتأكد من أثر المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة الإدارة التنفيذية) على المتغير التابع (الحد من الغش في التقارير المالية). وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول الآتي:

جدول (19): معامل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة الإدارة

التنفيذية) والمتغير التابع (الحد من الغش في التقارير المالية)

الحد من الغش في التقارير المالية							المتغير المستقل: الالتزام بقواعد حوكمة الإدارة التنفيذية
معامل الانحدار ونتائج اختبار (T)			نتائج اختبار التباين (ANOVA)		ملخص النموذج		
مستوى الدلالة Sig.	قيمة (T)	معامل الانحدار Beta	مستوى الدلالة Sig.	قيمة (F)	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	
٠.٠٠٠	٩.١٦٦	٠.٨٠٣	٠.٠٠٠	٨٤.٠١١	٠.٤٨٠	٠.٦٩٣	

من خلال الجدول السابق، أظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط وجود علاقة دالة إحصائية لدور المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة الإدارة التنفيذية) على المتغير التابع (الحد من الغش في التقارير المالية)، إذ بلغ معامل الارتباط ($R=0.693$) وهو معامل ارتباط موجب وذو علاقة طردية كبيرة دالة إحصائية، كما تشير نتائج معامل التحديد الذي بلغت قيمته ($R^2=0.480$) أن ٤٨.٠٪ من التغيرات (التباين) الحاصلة في الحد من الغش في التقارير المالية ترجع أساساً عن المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة الإدارة التنفيذية)، أما (٥٢.٠٪) من البواقي للتباين في التغيرات التي تحدث في الحد من الغش في التقارير المالية ترجع إلى

متغيرات أخرى لم يتطرق لها النموذج، كما بلغت درجة التأثير التنبؤية (معامل الانحدار) ($\beta=0.803$) وهذا يعني أن العمل على تحسين في ممارسة الالتزام بقواعد حوكمة الإدارة التنفيذية بوحدة واحدة ينتج عنه تحسن في الحد من الغش في التقارير المالية بمقدار ٨٠.٣٪.

كما يؤكد معنوية أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، قيمة F المحسوبة، حيث بلغت (٨٤.٠١١)، وكذلك قيمة T المحسوبة والبالغة (٩٠.١٦٦) وبمستوى دلالة (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (٠.٠٥).

مما سبق ومن خلال معامل الارتباط بين المتغيرين (R)، ومعامل التحديد (R^2)، ومعامل الانحدار (β) وقيمة (F) وقيمة (T) ومستوى الدلالة الإحصائية، وبناءً على ما سبق يتم رفض الفرضية الصفرية (العدمية) وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بقواعد حوكمة الإدارة التنفيذية على الحد من الغش في التقارير المالية، وأن مستوى ذلك التأثير كبير.

رابعاً: اختبار صحة الفرضية الفرعية الرابعة:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بقواعد حوكمة بيئة الضبط والرقابة الداخلية على الحد من الغش في التقارير المالية.

لاختبار صحة الفرضية، أستخدم اختبار الانحدار الخطي البسيط، للتأكد من أثر المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة بيئة الضبط والرقابة الداخلية) على المتغير التابع (الحد من الغش في التقارير المالية). وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول الآتي:

جدول (20): معامل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة بيئة الضبط

والرقابة الداخلية) والمتغير التابع (الحد من الغش في التقارير المالية)

الحد من الغش في التقارير المالية							المتغير المستقل: الالتزام بقواعد حوكمة بيئة الضبط والرقابة الداخلية
معامل الانحدار ونتائج اختبار (T)			نتائج اختبار التباين (ANOVA)		ملخص النموذج		
مستوى الدلالة Sig.	قيمة (T)	معامل الانحدار Beta	مستوى الدلالة Sig.	قيمة (F)	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	
٠.٠٠٠	٦.١٥٤	٠.٦٣٢	٠.٠٠٠	٣٧.٨٧٠	٠.٢٩٤	٠.٥٤٢	

من خلال الجدول السابق، أظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط وجود علاقة دالة إحصائياً لدور المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة بيئة الضبط والرقابة الداخلية) على المتغير التابع (الحد من الغش في التقارير المالية)، إذ بلغ معامل الارتباط ($R=0.542$) وهو معامل ارتباط موجب وذو علاقة طردية متوسطة دالة إحصائياً، كما تشير نتائج معامل التحديد الذي بلغت قيمته ($R^2=0.294$) أن ٢٩.٤٪ من التغيرات (التباين) الحاصلة في الحد من الغش في التقارير المالية ترجع أساساً عن المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة بيئة الضبط والرقابة الداخلية)، أما (٧٠.٦٪) من البواقي للتباين في التغيرات التي تحدث في الحد من الغش في التقارير المالية ترجع إلى متغيرات أخرى لم يتطرق لها النموذج، كما بلغت درجة التأثير التنبؤية (معامل الانحدار) ($\beta=0.632$) وهذا يعني أن العمل على تحسين في ممارسة الالتزام بقواعد حوكمة بيئة الضبط والرقابة الداخلية بوحدة واحدة ينتج عنه تحسن في الحد من الغش في التقارير المالية بمقدار ٦٣.٢٪.

كما يؤكد معنوية أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، قيمة F المحسوبة، حيث بلغت (٣٧.٨٧٠)، وكذلك قيمة T المحسوبة والبالغة (٦.١٥٤) وبمستوى دلالة (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (٠.٠٥).

مما سبق ومن خلال معامل الارتباط بين المتغيرين (R)، ومعامل التحديد (R^2)، ومعامل الانحدار (β) وقيمة (F) وقيمة (T) ومستوى الدلالة الإحصائية، وبناءً على ما سبق يتم رفض الفرضية الصفرية (العدمية) وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بقواعد حوكمة بيئة الضبط والرقابة الداخلية على الحد من الغش في التقارير المالية. وذلك بمستوى متوسط.

خامساً: اختبار صحة الفرضية الفرعية الخامسة:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بقواعد حوكمة الإفصاح والشفافية على الحد من الغش في التقارير المالية.

لاختبار صحة الفرضية، أستخدم اختبار الانحدار الخطي البسيط، للتأكد من أثر المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة الإفصاح والشفافية) على المتغير التابع (الحد من الغش في التقارير المالية). وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول الآتي:

جدول (21): معامل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة الإفصاح والشفافية) والمتغير التابع (الحد من الغش في التقارير المالية)

الحد من الغش في التقارير المالية						
ملخص النموذج			نتائج اختبار التباين (ANOVA)		معامل الانحدار ونتائج اختبار (T)	
المتغير المستقل:	الالتزام بقواعد حوكمة الإفصاح والشفافية	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	قيمة (F)	مستوى الدلالة Sig.	معامل الانحدار Beta
		٠.٥٨٠	٠.٣٣٦	٤٦.٠٨٣	٠.٠٠٠	٠.٦٧٤
					مستوى الدلالة Sig.	قيمة (T)
					٠.٠٠٠	٦.٧٨٨

من خلال الجدول السابق، أظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط وجود علاقة دالة إحصائية لدور المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة الإفصاح والشفافية) على المتغير التابع (الحد من الغش في التقارير المالية)، إذ بلغ معامل الارتباط ($R=0.580$) وهو معامل ارتباط موجب وذو علاقة طردية متوسطة دالة إحصائية، كما تشير نتائج معامل التحديد الذي بلغت قيمته ($R^2=0.336$) أن ٣٣.٦% من التغيرات (التباين) الحاصلة في الحد من الغش في التقارير المالية ترجع أساساً عن المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة الإفصاح والشفافية)، أما (٦٦.٤%) من البواقي للتباين في التغيرات التي تحدث في الحد من الغش في التقارير المالية ترجع إلى متغيرات أخرى لم يتطرق لها النموذج، كما بلغت درجة التأثير التنبؤية (معامل الانحدار) ($\beta=0.674$) وهذا يعني أن العمل على تحسين في ممارسة الالتزام بقواعد حوكمة الإفصاح والشفافية بوحدة واحدة ينتج عنه تحسن في الحد من الغش في التقارير المالية بمقدار ٦٧.٤%.

كما يؤكد معنوية أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، قيمة F المحسوبة، حيث بلغت (٤٦.٠٨٣)، وكذلك قيمة T المحسوبة والبالغة (٦.٧٨٨) وبمستوى دلالة (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (٠.٠٥).



مما سبق ومن خلال معامل الارتباط بين المتغيرين (R)، ومعامل التحديد (R^2)، ومعامل الانحدار (β) وقيمة (F) وقيمة (T) ومستوى الدلالة الإحصائية، وبناءً على ما سبق يتم رفض الفرضية الصفرية (العدمية) وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بقواعد حوكمة الإفصاح والشفافية على الحد من الغش في التقارير المالية، وذلك بمستوى متوسط.

سادساً: اختبار صحة الفرضية الفرعية السادسة:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بقواعد حوكمة حقوق المساهمين على الحد من الغش في التقارير المالية.

لاختبار صحة الفرضية، تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط، للتأكد من أثر المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة حقوق المساهمين) على المتغير التابع (الحد من الغش في التقارير المالية). وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول الآتي:
جدول (22): معامل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة حقوق

المساهمين) والمتغير التابع (الحد من الغش في التقارير المالية)

الحد من الغش في التقارير المالية							المتغير المستقل: الالتزام بقواعد حوكمة حقوق المساهمين
معامل الانحدار ونتائج اختبار (T)			نتائج اختبار التباين (ANOVA)		ملخص النموذج		
مستوى الدلالة Sig.	قيمة (T)	معامل الانحدار Beta	مستوى الدلالة Sig.	قيمة (F)	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	
٠.٠٠٠	٨.٢٣٤	٠.٦٤٠	٠.٠٠٠	٦٧.٧٩٩	٠.٤٢٧	٠.٦٥٣	

من خلال الجدول السابق، أظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط وجود علاقة دالة إحصائية لدور المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة حقوق المساهمين) على المتغير التابع (الحد من الغش في التقارير المالية)، إذ بلغ معامل الارتباط ($R=0.653$) وهو معامل ارتباط موجب وذو علاقة طردية متوسطة دالة إحصائية، كما تشير نتائج معامل التحديد الذي بلغت قيمته ($R^2=0.427$) أن ٤٢.٧% من التغيرات (التباين) الحاصلة في الحد من الغش في التقارير المالية ترجع أساساً عن المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة حقوق المساهمين)، أما (٥٧.٣%) من البواقي للتباين في التغيرات التي تحدث في الحد من الغش في التقارير المالية ترجع إلى

متغيرات أخرى لم يتطرق لها النموذج، كما بلغت درجة التأثير التنبؤية (معامل الانحدار) $(\beta=0.640)$ وهذا يعني أن العمل على تحسين في ممارسة الالتزام بقواعد حوكمة حقوق المساهمين بوحدة واحدة ينتج عنه تحسن في الحد من الغش في التقارير المالية بمقدار ٦٤.٠٪.

كما يؤكد معنوية أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، قيمة F المحسوبة، حيث بلغت (٦٧.٧٩٩)، وكذلك قيمة T المحسوبة والبالغة (٨.٢٣٤) وبمستوى دلالة (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (٠.٠٠٥).

مما سبق ومن خلال معامل الارتباط بين المتغيرين (R)، ومعامل التحديد (R^2)، ومعامل الانحدار (β) وقيمة (F) وقيمة (T) ومستوى الدلالة الإحصائية، وبناءً على ما سبق يتم رفض الفرضية الصفرية (العدمية) وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بقواعد حوكمة حقوق المساهمين على الحد من الغش في التقارير المالية، وذلك بمستوى متوسط.

سابعاً: اختبار صحة الفرضية الفرعية السابعة:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بقواعد حوكمة أصحاب المصالح على الحد من الغش في التقارير المالية.

لاختبار صحة الفرضية، أستخدم اختبار الانحدار الخطي البسيط، للتأكد من أثر المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة أصحاب المصالح) على المتغير التابع (الحد من الغش في التقارير المالية). وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول الآتي:

جدول (23): معامل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة أصحاب

المصالح) والمتغير التابع (الحد من الغش في التقارير المالية)

الحد من الغش في التقارير المالية							المتغير المستقل: الالتزام بقواعد حوكمة أصحاب المصالح
معامل الانحدار ونتائج اختبار (T)			نتائج اختبار التباين (ANOVA)		ملخص النموذج		
مستوى الدلالة Sig.	قيمة (T)	معامل الانحدار Beta	مستوى الدلالة Sig.	قيمة (F)	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	
٠.٠٠٠	١٠.٦٥٨	٠.٧٠٦	٠.٠٠٠	١١٣.٥٩٩	٠.٥٥٥	٠.٧٤٥	

من خلال الجدول السابق، أظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط وجود علاقة دالة إحصائياً لدور المتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة أصحاب المصالح) على المتغير التابع (الحد من الغش في التقارير المالية)، إذ بلغ معامل الارتباط ($R=0.745$) وهو معامل ارتباط موجب وذو علاقة طردية متوسطة دالة إحصائياً، كما تشير نتائج معامل التحديد الذي بلغت قيمته ($R^2=0.555$) أن ٥٥.٥% من التغيرات (التباين) الحاصلة في الحد من الغش في التقارير المالية ترجع أساساً عن المتغير المستقل الالتزام بقواعد حوكمة أصحاب المصالح، أما (٤٤.٥%) من البواقي للتباين في التغيرات التي تحدث في الحد من الغش في التقارير المالية ترجع إلى متغيرات أخرى لم يتطرق لها النموذج، كما بلغت درجة التأثير التنبؤية (معامل الانحدار) ($\beta=0.706$) وهذا يعني أن العمل على تحسين في ممارسة الالتزام بقواعد حوكمة أصحاب المصالح بوحدة واحدة ينتج عنه تحسن في الحد من الغش في التقارير المالية بمقدار ٧٠.٦%.

كما يؤكد معنوية أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، قيمة F المحسوبة، حيث بلغت (١١٣.٥٩٩)، وكذلك قيمة T المحسوبة والبالغة (١٠.٦٥٨) وبمستوى دلالة (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (٠.٠٥).

مما سبق ومن خلال معامل الارتباط بين المتغيرين (R)، ومعامل التحديد (R^2)، ومعامل الانحدار (β) وقيمة (F) وقيمة (T) ومستوى الدلالة الإحصائية، وبناءً على ما سبق يتم رفض الفرضية الصفرية (العدمية) وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بقواعد حوكمة أصحاب المصالح على الحد من الغش في التقارير المالية، وأن مستوى ذلك التأثير كبير.

❖ النتائج والتوصيات:

يُعتبر تطبيق قواعد الحوكمة في البنوك من أهم الوسائل التي لها تأثير على الحد من الغش في التقارير المالية، حيث أن قواعد الحوكمة تُعد ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها في معظم دول العالم، وذلك بسبب تعدد أساليب الغش في التقارير المالية، فالالتزام بقواعد حوكمة البنوك يضمن جودة وشفافية التقارير المالية وتضاول فرص الغش والاحتيال فيها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها كما يلي:

• نتائج الدراسة:

من خلال تحليل بيانات الدراسة توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١. يوجد تأثير للالتزام بقواعد حوكمة البنوك على الحد من الغش في التقارير المالية تمثل مستوى عالٍ.
٢. يوجد تأثير للالتزام بقواعد حوكمة مجلس الإدارة على الحد من الغش في التقارير المالية تمثل مستوى عالٍ جداً.
٣. يوجد تأثير للالتزام بقواعد حوكمة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على الحد من الغش في التقارير المالية تمثل مستوى عالٍ.
٤. يوجد تأثير للالتزام بقواعد حوكمة الإدارة التنفيذية على الحد من الغش في التقارير المالية تمثل مستوى عالٍ جداً.
٥. يوجد تأثير للالتزام بقواعد حوكمة بيئة الضبط والرقابة الداخلية على الحد من الغش في التقارير المالية تمثل مستوى عالٍ جداً.
٦. يوجد تأثير للالتزام بقواعد حوكمة الإفصاح والشفافية على الحد من الغش في التقارير المالية تمثل مستوى عالٍ جداً.
٧. يوجد تأثير للالتزام بقواعد حوكمة حقوق المساهمين على الحد من الغش في التقارير المالية تمثل مستوى عالٍ جداً.

٨. يوجد تأثير للالتزام بقواعد حوكمة أصحاب المصالح على الحد من الغش في التقارير المالية تمثل مستوى عالٍ جداً.

• توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بما يلي:

١. ضرورة تبني معايير موضوعية لتقييم فاعلية مجلس الإدارة ككل وتقييم أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وكل لجنة من لجانه..
٢. ضرورة إعداد إستراتيجية العمل والأهداف والسياسات وتطويرها.
٣. معالجة أوجه القصور في النظم المالية والإدارية والفنية.
٤. الاهتمام بزيادة عدد اجتماعات الإدارة مجلس واللجان المنبثقة عنه.
٥. حث المساهمين على المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية.
٦. الاهتمام بالتواصل بين الأطراف ذات المصالح ومجلس الإدارة.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- ١- أبو حمام، ماجد إسماعيل، (2009)، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- ٢- أحمد، سامح محمد، (٢٠١٠)، "اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية"، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ٣- أصلان، حاتم رياض، (2015)، "مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

- ٤- الحيارى، عمر يوسف، (2017)، "أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- ٥- الداعور، إسلام بدوي، (2008)، "مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، فلسطين.
- ٦- العريبي، عصام فهد؛ العثمان، محمد نادر؛ عاصي، أحمد عيسى، (2014)، "دور قواعد الحوكمة في تحسين قدرة المراجع على اكتشاف الغش في القوائم المالية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، المجلد (36)، العدد (5) ص ص 453 - 475.
- ٧- العطار، حيدر عباس، (2018)، "دور المحاسبة الإبداعية في إطار نظام الحوكمة في مكافحة الغش والتلاعب"، جامعة المثنى، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الدنانير، بغداد، العدد (14) ص ص 463 - 497.
- ٨- النقودي، سوزي فاروق، (2012)، "قواعد حوكمة الشركات وانعكاساتها على ممارسات إدارة الأرباح"، دراسة نظرية تطبيقية، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، مصر، المجلد (1)، العدد (1) ص ص 187 - 212.
- ٩- بودالية، بوراس، (2022)، "آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد الإداري والمالي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، الجزائر.
- ١٠- بوعزة، مروة، (2014)، "مسؤوليات المراجع الخارجي اتجاه الغش في القوائم المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ولاية ورقلة، الجزائر.
- ١١- بوقندورة، رانية، (2021)، "حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.



- ١٢- حسن، أحمد حسن، (2022)، "أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في إكتشاف التلاعب والغش بالتقارير المالية بالبنوك المصرية"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، مصر، العدد (2) ص ص 408 - 468.
- ١٣- خريفي، حسام- لعكاف، عائشة، (2023)، "حوكمة الشركات كآلية للحد من الغش والتلاعب في التقارير المالية"، مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد (14)، العدد (1) ص ص 871 - 887.
- ١٤- خليل، محمد أحمد، (2017)، " تطوير دور المراجعة القضائية لمواجهة الغش والإحتيال والفساد المالي بمنظمات الأعمال وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية" ، دراسة إختبارية منشورة ، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، جامعة بني سويف، مصر، المجلد (5)، العدد (1) ص ص 197 - 236.
- ١٥- دليل حوكمة البنوك، (2013)، الجمهورية اليمنية.
- ١٦- عبدالله، إيهاب مكي، (2020)، " دور حوكمة الشركات في جودة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية" ، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، المملكة العربية السعودية، العدد (24) ص ص 1 - 24.
- ١٧- عمر، شريقي، (2009)، " دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي"، الملتقى العلمي حول الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر.
- ١٨- محمدي، خليفة، (2019)، " دور الحوكمة المصرفية في تعزيز الأداء المالي في البنوك التجارية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر.

المراجع الأجنبية:

- 1- Kassem. Rasha (2022) " Elucidating Corporate Governance's Impact and Role in Countering Fraud"، Article in Corporate Governance، Aston University، UK.



- 2- Marie. Mohammed, Kamel. Hany, Elbendary. Israa (2021) " **How Dose Internal Governance Affect Banks' Financial Stability?**", International Journal of Disclosure and Governance, Egypt. PP 241-255.
- 3- Ortega. Susan(2021) "**Impact of Corporate Governance on Financial Reporting and Profitability of Banking**", Doctoral degree, Walden University United state.

المواقع الإلكترونية:

1- <https://eradapp.com>

2- <https://www.starshams.com>